الأمم المتحدة

UNW/2024/2

Distr.: General
16 April 2024
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الدورة السنوية لعام 2024

18–20 حزيران/يونيه 2024

البند 2 من جدول الأعمال المؤقت

التقرير السنوي للمديرة التنفيذية

تقرير وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2022–2025، بما في ذلك استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية

موجز

هذا هو التقرير السنوي الثاني الذي تقدمه المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2022–2025. وهو تقرير موحد يسلط الضوء على النتائج الرئيسية التي تحققت في السنتين الأوليين من تنفيذ الخطة الاستراتيجية، ويتضمن النتائج والتوصيات المنبثقة عن استعراض منتصف المدة.

وأتاح استعراض منتصف المدة فرصة لتقييم التقدم المحرز والدروس المستفادة في منتصف الخطة الاستراتيجية، بهدف دعم تسريع النتائج. وهو مشفوع بالإطار المتكامل المنقح للنتائج والموارد.

والتقرير الموحد مشفوع أيضا بمرفقات مختلفة، بما في ذلك بوابة الشفافية التي تقدم تفاصيل عن النتائج المحققة على جميع المستويات، ومرفق عن تنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، ومرفق عن مهام الرقابة.

وترد عناصر مشروع قرار في الفرع السابع.

200524 010524 24-06944 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - في خضم الأزمات المطولة والناشئة التي تطال الكوكب، هز العالم في عام 2023 نشوب نزاعات جديدة. وتعيش أكثر من 614 مليون امرأة وفتاة، بزيادة قدرها 50 في المائة عن عام 2017، في سياقات النزاع. وفي جميع أنحاء العالم، ظلت النساء والفتيات يعانين على نحو غير متناسب من أزمات ليست من صنعهن، بدءا من ارتفاع حدة الظواهر الجوية القصوى ووصولا إلى أزمة تكاليف المعيشة الخانقة.

2 - وقد انخفض الفقر المدقع على مدى العقود الثلاثة الماضية ولكنه لا يزال متفشيا. واستنادا إلى الاتجاهات الحالية، ستظل أكثر من 340 مليون امرأة وفتاة يعشن في فقر مدقع بحلول عام 2030، وستعاني واحدة من كل أربع نساء وفتيات من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد. وفي حين أن التفاوت في الثروة والدخل على الصعيد العالمي قد انخفض أيضا على نطاق واسع منذ تسعينيات القرن الماضي، فقد زاد التفاوت في معظم الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الناشئة الرئيسية، مع تأثر النساء بشكل خاص بأوجه التفاوت في الدخل.

3 - وظل العنف ضد المرأة متفشيا. ففي المتوسط، تُقتل أكثر من خمس نساء أو فتيات كل ساعة في جميع أنحاء العالم على يد أحد الأشخاص في أسرهن. وليس في متناول أي بلد القضاء على عنف العشير.

4 - وكثرت التهديدات التي تطال تعددية الأطراف، وهي تتجلى في المجالات الحكومية الدولية مثل لجنة وضع المرأة. واشتد رد الفعل العنيف ضد المساواة بين الجنسين، بما في ذلك انتكاسات فيما يتعلق بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة، وزيادة العنف ضد المرأة في مجال السياسة في العديد من البلدان. وهذا يعرض للخطر التقدم المحرز في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة ويعمق التحديات التي تواجه النساء والفتيات، لا سيما أولئك اللواتي يواجهن أشكالا متعددة ومتقاطعة من التمييز. وكان التقدم في تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة باهتا، حيث تم تقييم مؤشرين فقط من أصل 18 مؤشرا باعتبار أنهما "على مقربة من تحقيق الهدف". وعلى الرغم من التحسينات الكبيرة في توافر البيانات، بما في ذلك من خلال الجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لا يزال إجراء تقييم فعال للتقدم المحرز محفوفا بالتحديات.

5 - وتتوقع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وهيئة الأمم المتحدة المعنية بالتجارة والتنمية أنه يلزم رصد استثمار سنوي إضافي بقيمة 360 بليون دولار لسد فجوة المساواة بين الجنسين - وهو تقدير متحفظ يتعلق بـ 48 اقتصادا من الاقتصادات النامية لا يغطي سوى 70 في المائة من سكان العالم. ومع ذلك، يكشف المؤشر 5-ج-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة أن 26 في المائة فقط من البلدان على مستوى العالم لديها نظم لتتبع مخصصات الميزانية المرصودة للمساواة بين الجنسين. وتدعو هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدول الأعضاء إلى إعادة بناء الثقة، وإعادة الالتزام بالقيم التي تأسست عليها الأمم المتحدة والعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

6 - وفي السنة الثانية من خطتها الاستراتيجية للفترة 2022-2025، سعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة جاهدة إلى حماية التقدم المحرز والنهوض به بمصروفات بلغت 551,29 مليون دولار في 99 بلدا/إقليما، مستفيدة من ولايتها الثلاثية وسبعة نواتج نظمية لتحقيق النتائج عبر المجالات الأربعة التي تؤثر فيها.

7 - وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة على مدى ربع القرن الماضي، مع تضاعف نسبة النساء في البرلمانات الوطنية، فقد شهدت هذه المشاركة ركودا في الآونة

الأخيرة، حيث ارتفعت بنسبة 0,9 في المائة فقط بين عامي 2021 و 2023. وعلاوة على ذلك، لا تزال نسبة 54 في المائة من البلدان تفتقر إلى قوانين بشأن المجالات الرئيسية للمساواة بين الجنسين، مثل المساواة في الحقوق في عقد الزواج والشروع في الطلاق. وفي عامي 2022 و 2023، عززت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مظاهر الحماية القانونية والاستراتيجيات والسياسات وخطط العمل في 67 بلدا تعيش فيها 2,7 بليون امرأة وفتاة.

8 - وتقل مشاركة المرأة في القوى العاملة كثيرا عن مشاركة الرجل (47 و 72 في المائة، على التوالي). ولا تزال المرأة تنفق ثلاثة أضعاف ما ينفقه الرجل في اليوم الواحد على الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعي الأجر. وفي عام 2023، أيدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة قرارا أصدره مجلس حقوق الإنسان بشأن مركزية الرعاية والدعم من منظور حقوق الإنسان. وتعكس *الاستراتيجية الجديدة للتمكين الاقتصادي للمرأة* التي وضعتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة المشهد العالمي ودور الهيئة في تحقيق الإمكانات الاقتصادية للمرأة. وهي توفر لجميع الجهات صاحبة المصلحة، بالاستناد إلى تعريف تحويلي وقائم على الحقوق للتمكين الاقتصادي، فرصا لتحفيز التقدم.

9 - وفي مواجهة التقدم البطيء في مجال إنهاء العنف ضد المرأة، تستفيد هيئة الأمم المتحدة للمرأة من التصميم الشامل لعدة مواضيع لخطتها الاستراتيجية لدعم قدرة المرأة على الوصول إلى العدالة والحماية الاجتماعية، والمشاركة بصورة كاملة في الاقتصاد والعيش في مأمن من العنف. ومع تخصيص أقل من 0,2 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية لمنع العنف ضد المرأة، واعترافا منهما بدور المنظمات النسائية في خط المواجهة الأمامية في هذا العمل، التزمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد الأوروبي في عام 2023 ببرنامج بقيمة 22 مليون يورو لتعزيز حركات حقوق المرأة.

10 - ومع تزايد النزاعات، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعوة إلى زيادة مشاركة المرأة بشكل هادف في بناء السلام. وأسفر الدعم المقدم في مجال السياسات عن تحديد هدف أدنى يتمثل في مشاركة المرأة بمقدار الثلث في عمليات الوساطة والسلام التي تقودها الأمم المتحدة.

11 - ومع تزايد الأزمات الإنسانية وارتفاع الهجرة العالمية والنزوح القسري، كانت مشاركة هيئة الأمم المتحدة للمرأة النشطة، بوصفها أحدث عضو في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، بالغة الأهمية لضمان التركيز المستمر على النساء والفتيات المتضررات من الأزمات في عمليات صنع القرار في مجال العمل الإنساني. وتضمنت نسبة 79 في المائة من خطط الاستجابة الإنسانية التي وُضعت في عام 2023 أولويات المساواة بين الجنسين. ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة النساء في مجال بناء القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، في 59 بلدا، بالتعاون مع الوكالات الحكومية وأكثر من 000 1 منظمة نسائية.

12 - وحظيت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدعم قوي من شركاء التمويل، في ظل تزايد الموارد العادية والموارد الأخرى على حد سواء. واتضح استمرار الأداء القوي من خلال إحراز تقدم بنسبة 96 في المائة في المتوسط عبر جميع مؤشرات المخرجات من حيث الفعالية والكفاءة التنظيميتين لعامي 2022 و 2023 (94 في المائة في عام 2023).

13 - واستخدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة استعراض منتصف المدة لتقييم أدائها على مدى السنتين الأوليين من خطتها الاستراتيجية وفي سياق العمل الحالي. وسلط الاستعراض الضوء على مواطن القوة في النهج المتكامل للخطة في السعي إلى إعمال حقوق المرأة في مختلف الأبعاد المترابطة لولاية هيئة الأمم

المتحدة للمرأة والمجالات المواضيعية. وحدد أيضا المجالات التي تتطلب مزيدا من العمل. وأخذت الهيئة بالتغييرات المقترحة، بما في ذلك من خلال إدخال تعديلات على الإطار المتكامل للنتائج والموارد.

14 - ولمواصلة تسريع التقدم المحرز فيما يخص الأبعاد الجنسانية لأهداف التنمية المستدامة، ستغتنم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الفرص التي يتيحها مؤتمر القمة المعني بالمستقبل والاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإعلان ومنهاج عمل بيجين لضمان أن تكون المساواة بين الجنسين في وضع جيد مع دخول العالم المرحلة النهائية من خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

الامتداد العالمي في منتصف الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025

15 - منذ بداية الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، وسعت وعمقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الشراكات مع الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص وشركاء الأمم المتحدة لزيادة امتدادها العالمي. وفي حين ترد النقاط البارزة للعمل على الصعيد القطري بالتفصيل في فروع لاحقة، يرد أدناه موجز للنتائج الإجمالية التي تحققت على مدى السنتين الماضيتين[1].

16 - وفي 78 بلدا، تتمتع 2,8 بليون امرأة وفتاة الآن ببيئة تشريعية وسياساتية أكثر دعما. وعلاوة على ذلك، عزز 82 بلدا الآليات و/أو العمليات و/أو المبادئ التوجيهية الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين، بما في ذلك الاستعراضات الوطنية المراعية للمنظور الجنساني، وتقييمات التمويل، وعمليات بناء السلام الشاملة للجميع. وإلى جانب ذلك، زادت أكثر من 600 13 منظمة شريكة في 92 بلدا من قدراتها على حماية حقوق المرأة، بما في ذلك توفير سلع وخدمات وموارد عالية الجودة للمرأة في السياقين الإنساني والإنمائي. وفي 73 بلدا، تم تطوير و/أو تنفيذ 431 من الخدمات والمنتجات والأدوات والمبادرات المراعية للمنظور الجنساني، بما في ذلك أدوات التمويل الابتكاري، والمبادرات المتعددة الجهات صاحبة المصلحة، ومنصات نشر الإحصاءات الجنسانية.

17 - وساهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشكل مباشر في النتائج التالية في إطار مجالات النواتج السبع المحددة في الخطة الاستراتيجية:

الأطر المعيارية العالمية والقوانين والسياسات والمؤسسات المراعية للمنظور الجنساني

18 - الحوكمة المراعية للمنظور الجنساني أساسية لإعمال حقوق المرأة بكامل نطاقها. وقد دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة اعتماد أو تنقيح أو إلغاء 248 قانونا في 39 بلدا، تضم 1,4 بليون امرأة وفتاة. واعتُمد أكثر من 300 من السياسات و/أو الاستراتيجيات و/أو الخطط الوطنية والمحلية المتعددة القطاعات التي تراعي المنظور الجنساني في 58 بلدا، والتي يمكن أن تعود بالفائدة على 2,6 بليون امرأة وفتاة. وفي الوقت نفسه، زادت أكثر من 800 5 منظمة/مؤسسة شريكة في 82 بلدا من قدراتها على التأثير في التشريعات و/أو الاستراتيجيات و/أو السياسات و/أو خطط العمل و/أو الإصلاحات المؤسسية المراعية للمنظور الجنساني.

(1) نظرا للظروف الأخيرة التي مر بها مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في **دولة فلسطين**، لم يتم تضمين النتائج التي توصل إليها المكتب في عام 2023 في هذا التقرير إلا جزئيا، بالحد الممكن فيه ضمان جودتها.

التمويل من أجل المساواة بين الجنسين

19 - لا يزال العمل في مجال المساواة بين الجنسين يعاني من نقص مزمن في التمويل. ولمعالجة هذا الأمر، قامت الآن أكثر من 500 1 منظمة/مؤسسة شريكة في 53 بلدا بتعزيز قدراتها على تطبيق المعارف والمهارات التقنية المكتسبة حديثا لتعميم مراعاة المنظور الجنساني بفعالية في القوانين والسياسات والمعايير المالية، في مجالات تشمل الضرائب والتجارة واللامركزية.

المعايير الاجتماعية الإيجابية، بسبل منها إشراك الرجال والفتيان

20 - تؤثر المعايير الاجتماعية غير المتكافئة المعممة على التجارب اليومية للمرأة في كل مكان وتشكل عقبة كبيرة أمام تحقيق التغيير الهيكلي. ومع التركيز بوجه خاص على تحويل المعايير الجنسانية غير المنصفة، اعتمد 15 بلدا استراتيجيات شاملة ومنسقة لمنع العنف ضد المرأة.

المساواة في حصول المرأة على الخدمات والسلع والموارد

21 - لا تزال الاستثمارات العامة غير الكافية في الخدمات الأساسية والبنية التحتية للرعاية تعوق قدرة المرأة على المشاركة الكاملة في الاقتصاد، والوصول إلى العدالة والحماية الاجتماعية، والعيش في مأمن من العنف. وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تمكنت أكثر من تسعة ملايين ونصف مليون امرأة في 79 بلدا، بما في ذلك العديد من الناجيات من العنف والنازحات داخليا واللاجئات، من الوصول إلى المعلومات و/أو السلع و/أو الموارد و/أو الخدمات. ونفذ 49 بلدا نظما و/أو استراتيجيات و/أو برامج لتعزيز حصول المرأة على الخدمات و/أو السلع و/أو الموارد (بما في ذلك الحماية الاجتماعية) واستخدامها على قدم المساواة مع الرجل، وعزز 60 بلدا البروتوكولات والمبادئ التوجيهية والمبادرات الرامية إلى منع العنف ضد المرأة والتصدي له. وفي الوقت نفسه، عززت أكثر من 600 6 منظمة في 87 بلدا قدراتها على تقديم و/أو رصد الخدمات والسلع والموارد الأساسية للنساء والفتيات في سياقي العمل الإنساني والتنمية.

إسماع صوت المرأة والنهوض بقيادتها وفاعليتها

22 - تمثل العلاقات القوية التي تقيمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع المنظمات النسوية والمنظمات التي تقودها النساء، التي هي في طليعة دفع عجلة التقدم في مجال إعمال حقوق المرأة، ميزة نسبية واضحة. وفي 57 بلدا، صُرف أكثر من 109,6 ملايين دولار لمنظمات المجتمع المدني التي تعمل من أجل إعمال حقوق المرأة، بما في ذلك من خلال مبادرة تسليط الضوء، وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للقضاء على العنف ضد المرأة (صندوق الأمم المتحدة الاستئماني)، وصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني. وعززت أكثر من 300 12 من منظمات أو آليات المجتمع المدني، في 84 بلدا، القدرات القيادية وأتاحت المشاركة الهادفة والآمنة في صنع القرار. وفي 25 بلدا، وُضعت 75 مبادرة ونُفذت لمنع العنف ضد المرأة في العمل السياسي والحياة العامة ورصده والتخفيف من حدته.

إنتاج وتحليل واستخدام الإحصاءات الجنسانية والبيانات المصنفة حسب نوع الجنس

23 - في حين أن البيانات هي الأساس لاتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية الاقتصادية القائمة على الأدلة، فإنها غالبا ما تتجاهل الاختلافات بين الجنسين. وعملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في 58 بلدا لضمان ألا تغض النظم الإحصائية الطرف عن المرأة، بحيث دعمت 76 مبادرة في مجال

الإحصاءات/البيانات الجنسانية لتوجيه السياسات والبرمجة والميزنة و/أو وضع الخطط والاستراتيجيات الوطنية، واستخدم 31 بلدا البيانات في السياسات والبرامج.

التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين

24 - في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المعاد تنظيمها، تُعَد أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة (أطر التعاون) إطار التخطيط الأساسي على الصعيد القطري. وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أعطت 80 في المائة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي وضعت أطر التعاون في عام 2023 الأولوية للمساواة بين الجنسين (72 في المائة في عام 2022). وأبلغ 74 كيانا من كيانات الأمم المتحدة (73 كيانا في عام 2022) عن خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة و 97 فريقا قطريا تابعا للأمم المتحدة عن خطة عمل فريق الأمم المتحدة القطري على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (76 في عام 2022) عن أدائها في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

الفعالية والكفاءة التنظيميتان

25 - لا تزال هيئة الأمم المتحدة للمرأة ملتزمة بالتميز التشغيلي. ففي الفترة بين عامي 2022 و 2023، حققت الهيئة رقما قياسيا بلغ 1,09 بليون دولار، وكل هذا مرتبط بشكل مباشر بتحقيق نتائج لصالح النساء والفتيات. وزادت الموارد العادية الواردة في عام 2023 بنسبة 7,1 في المائة، متجاوزة زيادة الموارد الأخرى (1,7 في المائة) للمرة الثانية منذ عام 2014. وبفضل الاستفادة الفعالة من الشراكات والتواصل، زاد عدد متابعي هيئة الأمم المتحدة للمرأة على وسائل التواصل الاجتماعي إلى 194 مليون متابع (188,5 مليون متابع في عام 2022)، وزاد عدد الموقعين على مبادئ تمكين المرأة بنسبة 19 في المائة في عام 2023، ليصل إلى 917 8 مُوقِّعاً في أكثر من 160 بلدا. وأخيرا، تلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2023 الرأي الثاني عشر غير المشفوع بتحفظ الصادر عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، وحققت الإنجازات المقررة لعامي 2022 و 2023 لتنفيذ توصيات المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات، مما يدل على قدرتها على الإشراف المالي ونضجها التشغيلي.

جيل المساواة

يُظهر تقرير المساءلة لعام 2023 أن حملة جيل المساواة تؤدي عملها. فمن بين 271 1 التزاما أبلغ عنها تحالف العمل من 83 بلدا، تم إنجاز 10 في المائة منها، ويسير 84 في المائة منها على الطريق الصحيح. وتحفز المبادرة التعهد بالتزامات مالية جديدة وتشجع أصحاب الالتزامات على تبني مناهج تمويل نسوية جديدة. وبشكل جماعي، أبلغ أصحاب الالتزامات عن التزامات مالية بقيمة 47 بليون دولار، مع تأمين 20 بليون دولار بالفعل وإنفاق 9,5 بلايين دولار. وفي عام 2022، أنفقت الجهات الموقعة على ميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني وحدها ما يقدر بنحو 958 مليون دولار في سياقات النزاعات والأزمات، لصالح 22,1 مليون امرأة وفتاة.

ويجري العمل في إطار حملة جيل المساواة، باعتبارها منهاج عمل متعدد الجهات صاحبة المصلحة ومشتركا بين الأجيال من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، على تعزيز التحالفات القوية في مختلف القطاعات وبين الجهات صاحبة المصلحة. وأدت نسبة 82 في المائة من جميع الالتزامات

المبلغ عنها في إطار حملة جيل المساواة إلى إقامة شراكات جديدة أو تعزيز الشراكات القائمة. ويجري إدماج حملة جيل المساواة في السياق المحلي مع قيادة الحكومة الوطنية واستثماراتها في طائفة من المسائل ذات الأولوية. ويرى الشباب في حملة جيل المساواة فرصة للتواصل مع أصحاب المصلحة الذين يشاركونهم أهدافهم، بيد أن مشاركتهم الهادفة لم تتحقق بعد. فهناك حاجة أيضا إلى وسائل أكثر انتظاما لتتبع الاستثمارات المالية.

ثانيا - الأداء في إطار مجالات التأثير

26 - في عام 2023، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم إلى 99 بلدا وإقليما (100 بلد وإقليم في عام 2022)، منها بلدان مرتفعة الدخل، لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وإن التقدم العام المحرز نحو تحقيق الأهداف، في منتصف الخطة الاستراتيجية، تقدم إيجابي.

27 - وحققت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أداء جيدا (وصل إلى 90 في المائة على الأقل من الإنجازات المقررة لعام 2023) بالنسبة إلى 85 في المائة من المؤشرات، وذلك بالاستعانة بالبيانات المتوافرة على مستوى مخرجات نتائج التنمية (الشكل 1)، مسجلة ارتفاعا عن نسبة 77 في المائة المحققة في عام 2022. وينبع الإنجاز المبكر لأهداف عام 2025 عبر 31 في المائة من المؤشرات من عوامل مختلفة؛ وسيتيح استعراض منتصف المدة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة رفع مستوى الطموح في هذه المجالات.

الشكل 1

التقدم المحرز في تحقيق الإنجازات المقررة لعام 2023

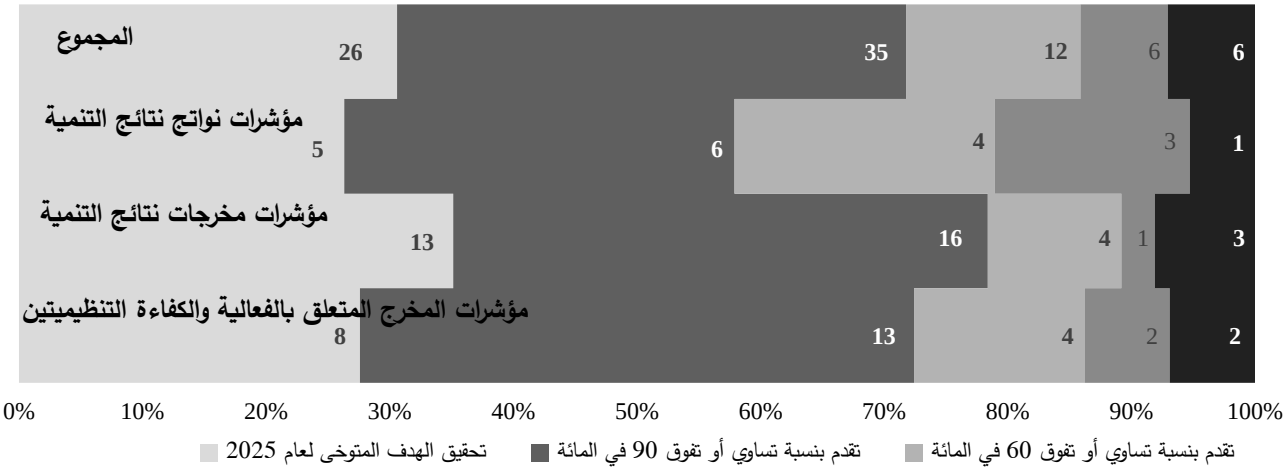

يرجى ملاحظة ما يلي: لا تشمل الأرقام الواردة في هذا التقرير 39 مؤشرا من المؤشرات التي لا يتم رصدها إلا على مستويات العناصر أو البيانات المصنفة أو التي لم تحدد لها إنجازات لعام 2023.

ألف - مجال التأثير 1: الحوكمة والمشاركة في الحياة العامة

مجموع المصروفات في الفترة 2022-2023: 153 مليون دولار [2]

28 - واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعم الدول الأعضاء لتعزيز المساواة في تمثيل المرأة في مؤسسات وعمليات الحوكمة، والتمويل الكافي، والمشاركة الهادفة للنساء على اختلاف مشاربهن في الحياة العامة، التي تظل بالغة الأهمية للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتظهر الأدلة المقدمة على المستوى القطري بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة إحراز تقدم بطيء ومتفاوت في تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأطر المعيارية والقوانين والسياسات والمؤسسات المراعية للمنظور الجنساني.

29 - وأظهرت البيانات القابلة للمقارنة التي جمعتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من 120 بلدا تقدما معتدلا بشأن الأطر القانونية التي تعزز المساواة بين الجنسين (المؤشر 5-1-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة). وفيما يتعلق بالمشاركة المتساوية في مؤسسات صنع القرار، كانت الزيادة في عام 2023 أقل من نصف في المائة بالنسبة للمقاعد البرلمانية، حيث شغلت المرأة 26,5 في المائة من المقاعد (المؤشر 5-5-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة). وكانت الزيادة أعلى بقليل من 1 في المائة بالنسبة لمقاعد الحكومات المحلية، حيث بلغت حصتهن 35,5 في المائة. وفي الفرع التنفيذي للحكومة، ترأست النساء 22,8 في المائة من الوزارات. وتوفر البيانات المتعلقة بالوزيرات، التي قامت بحسابها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وأبلغت عنها للمرة الأولى، خط أساس متين لرصد التقدم المحرز. وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا دعم البرلمانات والحكومات الوطنية لسن تشريعات لزيادة تمثيل المرأة في المناصب التي تُشغل بالانتخاب والتعيين.

30 - واستنادا إلى أحدث البيانات المتعلقة بالمؤشر 5-ج-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، التي جمعتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قامت الهيئة بتحليل الميزانيات الوطنية في 105 بلدان ومناطق (95 في المائة من 110 منها متاحة) وحققت إنجازات كبيرة في اعتماد السياسات المراعية للمنظور الجنساني. وحدد التحليل استراتيجيات لتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مخصصات الميزانية وتنفيذها ومراجعة حساباتها. وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تركيز دعمها التقني على توفير تحليل جنساني شامل في جميع مراحل الإدارة المالية العامة من أجل تخصيص اعتمادات ومصروفات فعالة في الميزانية لتحقيق المساواة بين الجنسين.

31 - ولا تزال المعايير الجنسانية غير المتكافئة تعرقل إحراز تقدم في القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالنسبة للمرأة. وتظهر البيانات المتعلقة بالمؤشر 3-3-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة أن 75 في المائة من الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بين المراهقين حدثت لدى الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 10 و 19 سنة (في عام 2022). ولعكس هذا الاتجاه، دعمت هيئة

(2) تعد بيانات المصروفات الواردة في هذا التقرير والمتعلقة بتأثير الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومجالي الفعالية والكفاءة التنظيميتين بيانات أولية. وستتاح بيانات مالية كاملة ومفصلة على بوابة الشفافية التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في موعد لا يتجاوز شهرا واحدا قبل انعقاد الدورة السنوية للمجلس التنفيذي في حزيران/يونيه.

الأمم المتحدة للمرأة السياسات والمؤسسات والميزانيات المراعية للمنظور الجنساني فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية من أجل تحسين فرص الحصول على الخدمات، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

باء – مجال التأثير 2: التمكين الاقتصادي للمرأة

مجموع المصروفات في الفترة 2022–2023: 133 مليون دولار

32 – تواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة الاستثمار في تسريع التقدم المحرز في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة، وزيادة الإجراءات في مجالات الرعاية، وإيجاد فرص العمل، والقضاء على الفقر، والحصول على الحماية الاجتماعية. ومع ذلك، لا يزال التقييم الهادف للتقدم المحرز محفوفا بالتحديات نظرا لاستمرار الافتقار إلى البيانات حول مؤشري أهداف التنمية المستدامة 5–4–1 بشأن أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، و 1–3–1 بشأن تغطية نظم الحماية الاجتماعية. وتعد مبادرات جمع البيانات والبحوث، مثل توقعات هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن استخدام الوقت المنشورة في عام 2023، مهمة لمعالجة هذه الثغرات. وارتفعت حصة المرأة من العمالة غير الرسمية في إجمالي العمالة (المؤشر 8–3–1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة) من 54,84 في المائة في عام 2022 إلى 55,45 في المائة في عام 2023، بينما ظلت حصة الرجل دون تغيير، بحيث استمر اتجاه في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد–19 أسفر عن فقدان المرأة لوظيفتها بشكل أسرع من الرجل واستعادتها لها بوتيرة أبطأ.

33 – وفي عام 2023، أيدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة قرارا أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بإعلان اليوم الدولي للرعاية والدعم (A/RES/77/317) وكذلك قرار مجلس حقوق الإنسان (6/54) بشأن الرعاية كحق. وأشركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة منظومة الأمم المتحدة في تحويل نظم الرعاية باعتبارها حاسمة الأهمية لتمكين المرأة اقتصاديا، بما في ذلك من خلال الانضمام إلى المسرع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية. وحققت الهيئة، بوصفها عضوا في اللجنة التوجيهية التنفيذية للصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، النجاح في ضمان استخدام المؤشرات الجنسانية في اختيار المقترحات.

34 – وخلص تقييم مؤسسي بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة إلى أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة نجحت في المساعدة في مواءمة القواعد والسياسات والمعايير العالمية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية للمرأة وعملت على نحو فعال على بناء توافق في الآراء وتيسير إبداء الرأي بشكل متسق في إطار الحوارات العالمية ذات الصلة بالسياسات. وستستند *الاستراتيجية الجديدة للتمكين الاقتصادي للمرأة* التي وضعتها الهيئة إلى النتائج المستخلصة من التقييم وستوجه العمل في المستقبل.

جيم – مجال التأثير 3: إنهاء العنف ضد المرأة

مجموع المصروفات
في الفترة 2022–2023:
180 مليون دولار

35 – كشفت أحدث التقديرات المتاحة من عام 2018 أن 13 في المائة من النساء اللواتي دخلن في علاقة مع شريك في وقت من الأوقات وتتراوح أعمارهن بين 15 و 49 عاما تعرضن للعنف الجسدي و/أو الجنسي من قبل شريك ذكر أو شريك سابق خلال الأشهر الاثني عشر السابقة (المؤشر 5-2-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة). وهذه النسبة أقل بمقدار 3 في المائة مما كانت عليه قبل عقدين من الزمن، مما يشير إلى تقدم بطيء، وكل ذلك في حين أدت التكنولوجيا والأدوات الرقمية الجديدة إلى تفاقم العنف ضد المرأة واستحداث أشكال جديدة للعنف ضد المرأة الذي تيسره التكنولوجيا.

36 – وفي عام 2023، اختتمت مبادرة تسليط الضوء الخمسية. وأكد استعراض منتصف المدة للمبادرة أنها نموذج شامل ومتعدد أصحاب المصلحة وقائم على الأدلة لإنهاء العنف ضد المرأة. واضطلعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدور وكالة معنية بالاتساق التقني في أكثر من 70 في المائة من البرامج القطرية والإقليمية في إطار المبادرة، وخصصت أكثر من 86 مليون دولار لمنظمات المجتمع المدني النسوية والمعنية بحقوق المرأة والتي تقودها النساء في الغالب.

37 – وأوجدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بوصفها هيئة مشاركة في قيادة تحالف عمل جيل المساواة المعني بالعنف الجنساني، زخما كبيرا من خلال توفير رؤية مشتركة وإطار للمساءلة، مما أسفر عن تعهدات مالية بأكثر من 5 بلايين دولار بشأن العنف الجنساني وتنفيذ أكثر من 600 برنامج.

38 – ومع تخصيص أقل من 0,2 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية للوقاية، هناك حاجة ماسة إلى تمويل أساسي ومرن وطويل الأجل لمنظمات حقوق المرأة التي تعمل على منع العنف ضد المرأة والتصدي له. ولمعالجة هذا الأمر وتعزيز الدعوة العالمية، لا سيما بالنظر إلى معارضة إعمال حقوق المرأة، التزمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد الأوروبي في عام 2023 ببرنامج الدعوة وبناء التحالفات والعمل النسوي التحويلي لإنهاء العنف ضد المرأة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا بتكلفة 22 مليون يورو.

دال – مجال التأثير 4: المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني والحد من مخاطر الكوارث

مجموع المصروفات
في الفترة 2022–2023:
217 مليون دولار

39 – في خضم التصعيد العالمي للنزاعات والأزمات الإنسانية، من الضروري تعزيز مشاركة المرأة في السلام والأمن والعمل الإنساني والقدرة على الصمود. وفي عام 2023، زادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الجهود المبذولة فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك من خلال دعم مشاركة المرأة في صنع السلام في **البحيرات الكبرى، وسوريا، وكولومبيا، ومنطقة الساحل، واليمن**، من بين سياقات أخرى. وساعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا في ضمان استخدام صياغة قوية في قرار مجلس الأمن

2721 (2023) بشـأن إدماج المرأة الأفغانية في الحياة السـياسـية وفي تحقيق هدف مشـاركة المرأة بمقدار الثلث في عمليات السلام التي تقودها الأمم المتحدة والمشاركة في قيادتها.

40 - ومع ذلك، لا تزال البيانات المتاحة تشير إلى انخفاض في مشاركة المرأة في صنع القرار في بعض عمليات السلام والأمن الرئيسية. وتقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع الشركاء، بتكثيف جهودها في مجال جمع البيانات والدعوة وتعبئة الموارد بشـأن مشـاركة المرأة في عمليات السـلام لعكس مسـار هذا الانخفاض.

41 - وبعد عامين من الدعوة الجماعية وضمان الالتزام بوضع خطة عمل جنسانية لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وصندوق الأمم المتحدة للسكان مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأكثر من 500 من الجهات صاحبة المصـلحة من غير الدول للاتفاق على خريطة طريق ملموسـة للإجراءات الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث مع مراعاة المنظور الجنسـاني. وسـاعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة النسـاء في بناء القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث في 59 بلدا، بالتعاون مع الوكالات الحكومية وأكثر من 000 1 منظمة نسائية.

42 - وقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بوصفها أحدث عضو في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، بتعزيز مشـاركتها النشـطة على جميع المسـتويات، بحيث كفلت التركيز المسـتمر على احتياجات النسـاء والفتيات المتأثرات بالأزمات في عمليات صـنع القرار، بما في ذلك في **أوكرانيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، وهايتي.**

43 - وقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بوصفها رئيسا مشاركا للفريق المرجعي المعني بنوع الجنس التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، بإعداد *التقرير الإطاري للمساءلة الجنسانية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لعام 2023*، الذي سـلط الضـوء على الثغرات والتحديات المسـتمرة في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالسياسة الجنسانية. وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالشراكة مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية الدولية والجماعات النسـائية المحلية، معالجة هذه الثغرات. ودعمت الهيئة الاسـتجابات للأزمات الإنسـانية في 27 بلدا، بما في ذلك من خلال قيادة الأفرقة العاملة المعنية بالمسائل الجنسانية في سياق العمل الإنساني أو المشاركة في قيادتها.

الولاية الثلاثية في العمل

طوال عام 2023، واصـلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الاسـتفادة من ولايتها الثلاثية المتمثلة في الدعم المعياري والتنسـيق في منظومة الأمم المتحدة والأنشـطة التنفيذية لتحقيق نتائج لصـالح النسـاء والفتيات. وفي أعقاب *المؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي*، عملت الهيئة جنبا إلى جنب مع السلطات الحكومية والشركاء المحليين والمجتمعات المحلية لتعزيز التزام بوينس آيرس لعام 2022 بشـأن الرعاية، مما أطلق العنان لالتزام سـياسـي غير مسـبوق بالاسـتثمار في أنظمة الرعاية في مختلف البلدان. وفي **إكوادور**، أدى حوار وطني دعمته هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى إقرار القانون الوطني للرعاية الإنسـانية في نيسـان/أبريل 2023، الذي أنشـأ نظاما وطنيا للرعاية والحق في الرعاية. ووُضـعت خريطة طريق لتفعيل القانون من خلال الدعم المقدم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة والشراكة التي أقامتها مع وزارة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي ووزارات الصحة والتعليم والعمل وشؤون المرأة. وقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضـا، عن طريق اسـتخدام ولايتها التنسـيقية، بوضـع الرعاية

كعنصـــر مركزي في عدد من الأفرقة العاملة التابعة لفريق الأمم المتحدة القطري، حيث أدمجت نظم الرعاية المجتمعية المحلية، باســـتخدام طرائق النقد مقابل التدريب والنقد مقابل العمل، في إطار برنامج صندوق استئماني متعدد الشركاء للسكان المهاجرين.

ثالثا – الأداء في إطار سبعة نواتج نُظُمية

ألف – الناتج 1: الأطر المعيارية العالمية والقوانين والسياسات والمؤسسات المراعية للمنظور الجنساني

الشكل 2

التقدم المحرز في تحقيق الإنجازات المقررة لعامي 2022 و 2023

44 – في عام 2023، واصـــلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم الدعم التقني للدول الأعضـــاء لتعزيز تطوير القواعد والمعايير العالمية، وتحقيق متوســـط معدل تحقيق للناتج يبلغ 129 في المائة لعامي 2022 و 2023 (128 في المائة في عام 2023). وفي عام 2023، أدرجت الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنســـان منظورا جنســـانيا في 46 في المائة و 79 في المائة من القرارات المعتمدة، على التوالي، وأدمج مجلس الأمن صـــياغة تتعلق بالمرأة والســـلام والأمن في 55 في المائة من قراراته. وبالمقارنة بعام 2022، كان هناك انخفاض طفيف في المتوسط بسبب استمرار التراجع فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، وسُجلت نسبة أعلى نسبيا من القرارات الإجرائية المتخذة في عام 2023 داخل مجلس الأمن.

45 - وعلى الصعيدين الوطني والمحلي، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إدماج معايير ومبادئ المساواة بين الجنسين في القوانين والسياسات والاستراتيجيات وخطط العمل والمؤسسات. وفي عام 2023، تم اعتماد 91 قانونا أو مراجعتها أو إلغاؤها لتعزيز المساواة بين الجنسين (157 قانونا في عام 2022). ففي **البحرين**، ألغي قانون يسمح للمغتصبين بتجنب الملاحقة القضائية إذا تزوجوا من ضحاياهم. واستمرت الجهود الرامية إلى تعزيز التوازن بين الجنسين في صنع القرار. وفي **كولومبيا**، يعزز القانونُ الجديد المتعلق بالخطة الإنمائية الوطنية التكافؤَ في تبوؤ الأدوار القيادية في المجالين السياسي والاقتصادي، بما في ذلك في تنفيذ اتفاق السلام في البلد. وفي **سيراليون**، أدى تنفيذ الأطر القانونية الرئيسية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في عام 2023 إلى زيادة تمثيل المرأة على جميع المستويات إلى ما نسبته 30,4 في المائة في البرلمان، و 34 في المائة في المجالس المحلية، و 31,3 في المائة في المناصب الوزارية. وفي **جمهورية مولدوفا**، أُقرَّ قانون بشأن إنشاء أول وكالة وطنية لمنع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف العائلي.

46 - ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة اعتماد ما عدده 141 من السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل المتعددة القطاعات، مع التركيز على المساواة بين الجنسين على المستويين الوطني والمحلي، وهو نفس العدد المسجل في عام 2022. فقد سُنت تدابير خاصة مؤقتة في إطار خطة **تركيا** الإنمائية الوطنية الثانية عشرة لزيادة مشاركة المرأة وتمثيلها في جميع مجالات صنع القرار في الحياة العامة والخاصة. واعتُمدت ست خطط عمل وطنية إضافية تتعلق بالمرأة والسلام والأمن مع أطر للرصد. وفي **سري لانكا**، تمثل خطة العمل الوطنية الأولى بشأن المرأة والسلام والأمن تقدما كبيرا في إدماج مراعاة الاعتبارات الجنسانية في تدابير الاستجابة للنزاعات والأزمات، مع تعزيز دور القيادة النسائية في بناء السلام ومنع نشوب النزاعات.

47 - وقد تحققت هذه النتائج من خلال إقامة شراكات تشمل قطاعات متعددة واستخدام استراتيجيات مختلفة، مثل تعزيز القدرات وتيسير 866 حوارا أجريت بين أصحاب المصلحة المتعددين وعززت تواصل الحكومات مع المجتمع المدني، بما في ذلك من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني. وقد عزز ما يقرب من 000 2 من مؤسسات المكلفين بمهام وأصحاب الحقوق قدراتها على تعزيز التشريعات المراعية للمنظور الجنساني والتأثير فيها.

48 - وفي ثلاثين مؤسسة حكومية (26 في عام 2022) تتولى تنسيق الجهود الوطنية للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية، تم تعزيز الخبرة الجنسانية وفرص الحصول على المعارف والأدوات اللازمة لدمج المساواة بين الجنسين في الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، مما يدل على زيادة الطلب على تدابير التصدي لأوجه عدم المساواة. وتمنح الخطةُ الاستراتيجية الوطنية الجديدة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية للفترة 2023-2027 في **بوروندي** الأولويةَ للنتائج المتعلقة بإنهاء التمييز الجنساني والعنف ضد المرأة. واستمر تقديم الدعم لزيادة المساءلة عن الالتزامات التي تتماشى مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة 17 فريقا قطريا تابعا للأمم المتحدة (بنسبة 100 في المائة من جميع البلدان المبلِّغة) لتقديم تقارير إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

49 - وعزز استعراضُ منتصف المدة أهميةَ استخدام بيانات مُحكمة، بما في ذلك البيانات المستقاة من رصد أهداف التنمية المستدامة الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتهيئة بيئة مواتية للمساواة بين الجنسين كضرورة حتمية لتسريع وتيرة إحراز التقدم نحو إرساء أطر معيارية وسياسات وقوانين ومؤسسات

مراعية للمنظور الجنساني. ومن الآن فصاعدا، ستقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتنقيح نطاق المؤشرات وتعديل الإنجازات المقررة والأهداف حسب الحاجة.

الابتكار والتكنولوجيا

أدت الاستنتاجات المتفق عليها في الدورة السابعة والستين للجنة وضع المرأة، بشأن الابتكار والتغير التكنولوجي والتعليم في العصر الرقمي، إلى توسيع نطاق الإطار المعياري العالمي للمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. فقد غطت الاستنتاجات 97 في المائة من التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، والتي أعدتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، واسترشد بها في المداولات. وعلاوة على ذلك، أسفرت سنة العمل، التي أطلقها تحالف عمل منتدى جيل المساواة بشأن التكنولوجيا والابتكار لوضع المساواة بين الجنسين في صميم الاتفاق الرقمي العالمي، عن بيان مشترك ودعوة للعمل أقرتهما 10 دول أعضاء وما يتجاوز عدده 100 من المنظمات والنشطاء العاملين في مجال حقوق المرأة.

باء – الناتج 2: التمويل من أجل المساواة بين الجنسين

الشكل 3

التقدم المحرز في تحقيق الإنجازات المقررة لعامي 2022 و 2023

50 - وعلى مدى العامين الماضيين، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم للدول الأعضاء في 63 بلدا لتوجيه المزيد من موارد القطاعين العام والخاص إلى السياسات والبرامج التي تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وبلغ معدل تحقيق النواتج في المتوسط 113 في المائة لعامي 2022 و 2023 (105 في المائة في عام 2023).

51 - وتوفر أطر التمويل الوطنية خطةً منظمةً لمواءمة الموارد مع أهداف سياسة المساواة بين الجنسين. وفي عام 2023، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم إلى ثمانية بلدان إضافية (سبعة بلدان في عام 2022) لإدخال المساواة بين الجنسين في هذه الأطر. ففي **غرينادا**، تضمنت ورقة إطار الميزانية لعام 2024 تعليمات لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأهداف الاستراتيجية ومقاييس الأداء فيما يتعلق بإعداد الميزانية، مما نتج عنه قيام جميع الوزارات والإدارات الـ 28 بتقديم تقديرات النفقات للأولويات القطاعية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وواصلت الهيئة جهودها الرامية إلى زيادة مخصصات الميزانيات الوطنية للمساواة بين الجنسين عن طريق تعزيز المنهجيات والنُّهج المتبعة. فقد جرى في **المغرب** تجريب منهجية شاملة جديدة لتتبع مخصصات الميزانية للمساواة بين الجنسين في وزارة التعليم والشباب، مع خطط لنشرها في قطاعات أخرى في عام 2024. وفي عام 2023، عززت الهيئة قدرات 236 مؤسسة شريكة لإدماج المساواة بين الجنسين في القوانين والسياسات والمعايير المالية. وكنتيجة مباشرة لتعزيز القدرات، دعت منظمات المجتمع المدني في **تيمور - ليشتي** إلى سلامة المرأة من خلال تنظيم مظاهرات للمراجعات المجتمعية، مما حفز وزارة الأشغال العامة على اتخاذ إجراءات لتخصيص ميزانيات في الخطتين السنويتين لعامي 2023 و 2024 لتعزيز سلامة المرأة في الأماكن العامة.

52 - ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة شركاء حكوميين لإجراء 23 تقييما للتمويل المراعي للمنظور الجنساني، مما ساهم في عمليات تقييم التكاليف الناجمة عن الفجوات في الميزانية المراعية للمنظور الجنساني وتقديم توصيات لتحسين الخدمات العامة. وفي **تركيا**، قيّمت تحليلاتُ الميزنة المراعية للمنظور الجنساني التي أجريت في أربع بلديات الخدماتِ المتعلقة بالشباب والرياضة والنقل، وقدمت توصيات لتحسين تقديم الخدمات المراعية للمنظور الجنساني. وفي **نيبال**، دخلت الهيئة في شراكة مع لجنة التخطيط الوطني ومعهد الدراسات الإنمائية المتكاملة لتحليل تغطية الرعاية وإجراء تقييمات للتكاليف في قطاعي التعليم والصحة. وعُرضت النتائج في الحوارات بين الوزارات لإتاحة المزيد من الاستثمارات المالية في نظم الرعاية والبنية التحتية.

53 - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أداءها الرفيع في تعزيز قدرات الشركاء الوطنيين على تطبيق أدوات الميزنة المراعية للمنظور الجنساني، حيث وصلت إلى 646 مؤسسة حكومية وغير حكومية في عام 2023. وفي **الأردن**، دعمت الهيئة وضع منهجية جديدة لوسم المخصصات الجنسانية في الميزانية، مما أدى إلى تتبع المخصصات المالية للسياسات والبرامج المراعية للمنظور الجنساني بصورة أكثر فعالية. وفي **زمبابوي**، قدم ما بلغ عدده 31 من أصل 39 وزارة وإدارة ووكالة (79 في المائة)، بدعم من الهيئة، مقترحات لبيان الميزانية المراعية للمنظور الجنساني بغرض إدراجها في بيان الميزانية الجنسانية الوطنية لعام 2024، وهي أداة مساءلة أساسية لمواءمة مخصصات الميزانية مع أولويات المساواة بين الجنسين.

54 - وفي عام 2023، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة استحداث 17 أداة تمويل جديدة ومبتكرة لتعزيز أسواق رؤوس الأموال وزيادة التمويل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومنذ عام 2022، استُحدثت 68 أداة من هذه الأدوات، بما في ذلك أداة التصنيف المستدام في **المكسيك**. ولأول مرة على

الصعيد العالمي، يحدد هذا التصنيفُ المساواةَ بين الجنسين كهدف ذي أولوية، مما يضمن دعم التمويل العام للاستثمار في سد الفجوات بين الجنسين.

55 - وداخل الأمم المتحدة، خصص صندوق بناء السلام 47,35 في المائة من تمويله لدعم المساواة بين الجنسين، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بنسبة 46,75 في المائة المسجلة في عام 2022. ولا يزال تطبيق ورصد الصندوق لمؤشر المساواة بين الجنسين الذي تدعمه هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمثابة نموذج يحتذى للصناديق المماثلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

56 - وأبرز استعراض منتصف المدة النمو التدريجي للعمل في إطار الناتج 2، مع ظهور إنجازات منهجية وشاملة لعدة مواضيع تتعلق بالميزنة المراعية للمنظور الجنساني. وساهمت المعارف ومنتجات البيانات والقدرات الموسعة في المؤسسات الشريكة في تحقيق هذه النتائج. ومن الآن فصاعدا، سترفع هيئة الأمم المتحدة للمرأة سقف الطموح لتعزيز قدرات أصحاب المصلحة المتعددين والدعم التقني المحدد الهدف لتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أطر وأنظمة التمويل.

جيم - الناتج 3: المعايير الاجتماعية الإيجابية، بسبل منها إشراك الرجال والفتيان

الشكل 4

التقدم المحرز في تحقيق الإنجازات المقررة لعامي 2022 و 2023

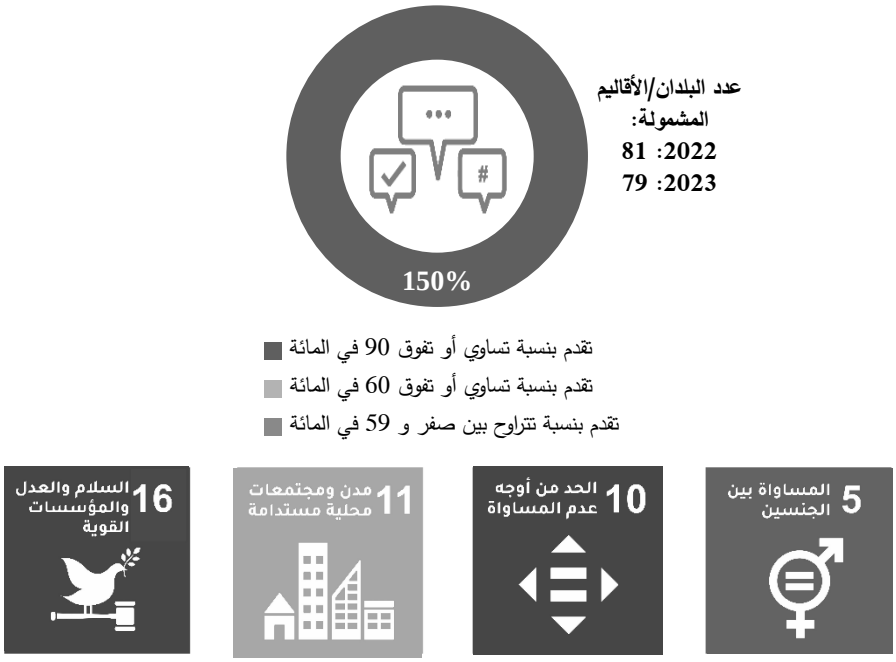

57 - في السنة الثانية من الخطة الاستراتيجية، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعزيز إطارها للنهوض بالمعايير الاجتماعية الإيجابية، وأقامت شراكة مع خبراء مناصرين لحقوق المرأة، بما في ذلك من جنوب الكرة الأرضية، للنهوض بسبع مبادرات لإجراء البحوث من شأنها توسيع الأدلة المتاحة فيما يتعلق بتغيير المعايير الاجتماعية لتحقيق المساواة بين الجنسين. ويُسترشد بهذه البحوث، إلى جانب توصيات صادرة عن اجتماع لفريق خبراء عالمي، ومراجعات داخلية مستمرة، وتقييم مؤسسي للعمل المتعلق بالمعايير الاجتماعية،

في اتباع نهج مؤسسي للمعايير الاجتماعية للهيئة وشركائها يكون أكثر تماسكا وقائما على الأدلة ومتعدد الجوانب ومناصرا لحقوق المرأة. واسترشادا بهذه المعرفة، ستستخدم الهيئة استعراض منتصف المدة لتوحيد وتنقيح المؤشرات في مجال العمل هذا.

58 - وتضمّن العمل الذي اضطُلع به على المستويين القطري والإقليمي في عام 2023 تعاون هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع مجموعة متنوعة من الشركاء لدعم 262 برنامجا، بما في ذلك من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني، وهي برامج تتناول تغيير الأعراف الاجتماعية على المستوى المجتمعي و/أو التنظيمي. ففي **الدول العربية**، نجح البرنامج الإقليمي للرجال والنساء والمساواة بين الجنسين في الحد من المواقف التمييزية في المجتمعات المحلية في **دولة فلسطين ولبنان ومصر والمغرب**، حيث استفاد منه 102 150 من الأشخاص. وفي **نيبال**، وفي إطار مبادرة رواية القصص التي مدتها خمس سنوات والتي تقودها منظمات نسائية ونسوية محلية، تحدّت 40 مجموعة مساعدة ذاتية من 35 جناحا المعاييرَ التمييزية بين الجنسين وضعف الدعم المجتمعي للممارسة الضارة المتمثلة في عزل النساء أثناء فترة الطمث.

59 - ونظرا لاختلال توازن القوى المتفشي في دوائر صنع القرار، تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع القادة الذكور وأرباب الأسر الذكور على زيادة المساءلة بغية تعزيز الأعراف الاجتماعية الإيجابية. واستعانت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالزعماء التقليديين والدينيين كمناصرين مستنيرين ومؤثرين للمساواة بين الجنسين ضد الممارسات والمعايير التمييزية الضارة. ومع إظهار قوة العمل الجماعي والمشاركة المجتمعية في تحقيق تغييرات إيجابية، وبالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) من خلال مبادرة تسليط الضوء، تبنّى الزعماء التقليديون في **ليبريا** حظرا كاملا على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وفي **جمهورية الكونغو الديمقراطية**، وقّع الزعماء والقادة الدينيون أربع وثائق التزام بمكافحة الممارسات التمييزية الضارة، في حين أنشئ 90 ناديا للذكورة الإيجابية. وفي **فيجي**، أسفر الدعم المقدم إلى المنظمات الدينية في ثلاثة مجتمعات محلية لتحدي الأدوار التقليدية للجنسين داخل الأسرة عن زيادة نسبة الرجال المشاركين الذين يتقاسمون المسؤوليات المنزلية، من 63 إلى 96,3 في المائة.

60 - وتقيم هيئة الأمم المتحدة للمرأة شراكات مع المدارس والجامعات، مما يضمن مشاركة الأجيال الشابة في تغيير الأدوار الاجتماعية والجنسانية السلبية. وفي **بنغلاديش**، قامت خمس مدارس ثانوية بتكييف الأنشطة القائمة على اللعب لمعالجة القوالب النمطية الجنسانية؛ وفي **المكسيك**، شارك أكثر من 700 طالب ومدرس ومدرب رياضي في مشروع الحرم الجامعي الآمن لمنع العنف ضد المرأة؛ وفي **كينيا**، اعتمدت 23 جامعة سياسات وممارسات للتصدي للتحرش الجنسي بالطلاب من قبل الموظفين، مما يمثل زيادة مقارنة بثلاث جامعات في عام 2019.

61 - وللاستفادة من الرياضة، أقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة شراكة مع اللجنة الأولمبية الدولية في **أمريكا اللاتينية** في مبادرة لتبادل المعارف الأقاليمية لتعزيز المساواة بين الجنسين في السياسات والممارسات الرياضية ومن خلالها، وتسريع التقدم المحرز في تحقيق الأبعاد الجنسانية لأهداف التنمية المستدامة. وفي **منطقة المحيط الهادئ**، فاز برنامج Get into Rugby PLUS، الذي يعزز المساواة بين الجنسين واللاعنف من خلال لعبة الرغبي والتدريب على المهارات الحياتية، بجائزة القادة الرياضية المرموقة. وستواصل الهيئةُ الاستثمارَ في توسيع نطاق الشراكات داخل المنظومة الرياضية، بما في ذلك اللجنة الأولمبية الدولية، والاتحاد الدولي لكرة القدم، والاتحاد العالمي للرغبي.

62 - ومنذ بداية الخطة الاستراتيجية، اعتمد 15 بلدا إضافيا استراتيجيات شاملة ومنسقة ومتعددة القطاعات وقائمة على الأدلة لمنع العنف. وفي **زمبابوي**، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وضع استراتيجية وطنية لمكافحة العنف الجنساني وساعدت في تفعيل الاتفاق السياسي الرفيع المستوى بشأن إنهاء العنف الجنساني والممارسات الضارة في إطار مبادرة تسليط الضوء.

دال - الناتج 4: المساواة في حصول المرأة على الخدمات والسلع والموارد

الشكل 5

التقدم المحرز في تحقيق الإنجازات المقررة لعامي 2022 و 2023

63 - لا يزال عدم كفاية الاستثمارات العامة في الخدمات الأساسية والبنية التحتية للرعاية يعوق قدرة المرأة على المشاركة الكاملة في الاقتصاد، والعيش في مأمن من العنف، والوصول إلى العدالة والحماية الاجتماعية. ففي عام 2023، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تسريع الجهود المبذولة لتحقيق المساواة في حصول المرأة على الخدمات والسلع والموارد.

64 - وإن تمتع المرأة بحقوقها في ملكية الأراضي والموارد الإنتاجية الأخرى أمر ضروري بالنسبة لسبل عيشها ورفاهها. ويظهر مؤشرا أهداف التنمية المستدامة 5-أ-1 (أ) و (ب) عدم المساواة في ملكية الأراضي الزراعية وعدم التمتع بحقوق مضمونة فيها. ويبلغ متوسط نسبة النساء من بين ملاك الأراضي الزراعية أو

أصحاب الحقوق فيها 35,6 في المائة (وفقا لأحدث البيانات المتاحة) بالنسبة للبلدان الـ 40 التي أبلغت عن هذا المؤشر؛ ولا تزال هناك فجوة بين الجنسين تبلغ 20 في المائة في نسبة المزارعين الذين يتمتعون بحقوق مضمونة في الأراضي الزراعية. وتدل الفوارق بين الجنسين في الحقوق في الأراضي على تفشي عدم المساواة الهيكلية الذي تواجهه المرأة، وهو ما ينعكس أيضا في حصولها على السلع والخدمات.

65 - وطوال عام 2023، سرعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتيرة تحقيق المساواة في حصول المرأة على الخدمات والسلع والموارد من خلال دعم السياسات والقدرات والمنصات المؤسسية الوطنية والخدمات المصممة لدعم المرأة. ففي عام 2023، عملت الهيئة مع 37 بلدا (بما يفوق الإنجاز المقرر وهو 30 بلدا) لتنفيذ أنظمة واستراتيجيات وبرامج متعددة القطاعات، أو أي منها، للنهوض بالمساواة في حصول المرأة على الخدمات والسلع والموارد واستخدامها، بما في ذلك الحماية الاجتماعية. وفي **نيجيريا**، وبدعم من الهيئة، أقرّ الرئيس أول سياسة تتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة. وفي إطار هذه السياسة، تم إنشاء مجلس استشاري رفيع المستوى تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة كأمانة له، وتحديد المشتريات المراعية للمنظور الجنساني بوصفها عاملا رئيسيا في تسريع إتاحة الفرص الاقتصادية للمرأة.

66 - وللمساعدة في ضمان تلبية السلع والخدمات والموارد لاحتياجات المرأة، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم لمؤسسات بلغ عددها 501 2 مؤسسة على نطاق 58 بلدا (بما يفوق الإنجاز المقرر)، وزودتها بأدوات عملية، مثل بناء القدرات للحكومات والشركات لزيادة مشترياتها من المؤسسات النسائية. وفي **الصين**، عملت الهيئة مع المسؤولين الحكوميين والممارسين المحليين لدعم المرأة الريفية في الأعمال التجارية الزراعية، مما أدى إلى تدشين ونمو 43 مؤسسة ناشئة تقودها نساء.

67 - وفي عام 2023، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في 29 بلدا في دعم إعداد و/أو تنفيذ المبادئ التوجيهية والبروتوكولات وإجراءات التشغيل الموحدة لتعزيز الخدمات الأساسية المقدمة للناجيات من العنف. وفي **البوسنة والهرسك**، اعتمدت 10 كانتونات و 29 بلدية بروتوكولات بشأن التعاون بين مقدمي الخدمات، ووضعت خطط عمل محلية لتحسين تقديم الخدمات، بما يتوافق مع المعايير الدولية. وأبلغ 34 بلدا عن زيادة أعداد النساء اللائي يحصلن على خدمات بعد تعرضهن للعنف أو التمييز.

68 - ونفذت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مبادرات جديدة لأصحاب المصلحة المتعددين لمنع العنف الجنسي والتصدي له في 32 بلدا (بما يفوق الإنجاز المقرر)، وشملت جميعها تركيزا على التحرش الجنسي؛ وقام واحد وعشرون بلداً بتكييف نهجها مع البيئات الحضرية، بينما قامت ثلاثة بلدان بتكييف نهجها مع البيئات المتأثرة بالنزاعات، وقامت أربعة بلدان بتكييف نهجها مع أماكن العمل. وواصلت الهيئة تقديم المساعدة النفسية والاجتماعية وإتاحة فرص الوصول إلى الخدمات الأخرى المتصلة بالعنف الجنساني، والتدريب على القيادة والتمكين من أجل سبل العيش، والتحويلات النقدية في الأوضاع الإنسانية. ودعمت الهيئة 253 56 فردا (بما يفوق الإنجاز المقرر)، معظمهم من النساء، في الحصول على المساعدة القانونية والخدمات الأخرى المتصلة بالعدالة في عام 2023.

69 - وفي إطار الناتج 4، حققت جميع المؤشرات تقريبا الإنجازات المقررة أو تجاوزتها، وبلوغ معدل تحقيق النواتج في المتوسط نسبة 136 في المائة لعامي 2022 و 2023 (137 في المائة في عام 2023). وستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بناءً على النتائج المستخلصة من استعراض منتصف المدة، دمج مبادرات إنهاء العنف ضد المرأة والتمكين الاقتصادي للمرأة، والتكيف مع مجالات السياسة العامة ذات

الأولوية الجديدة والناشئة، بينما تمضي قدما في تنفيذ *استراتيجيتها المقبلة المتعلقة بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات من خلال النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام*.

تغير المناخ

في المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالدعوة إلى القضايا الرئيسية وتعزيز الشراكات وتوسيع نطاق المعارف. وأدت الهيئة، من خلال التوجيه التقني والتواصل المباشر مع رئاسة الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف وتقديم الدعم للأطراف وعقد المناسبات الجانبية، دورا حاسما في دمج أولويات المساواة بين الجنسين في جميع نتائج المؤتمر المتعددة. وفيما يتعلق بالتمويل المناخي، تضمن القرار المتعلق بصندوق التكيف تدابير مراعية للمنظور الجنساني. ويعترف برنامج عمل الانتقال العادل، المتفق عليه من خلال توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في الإمارات العربية المتحدة، بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال منظور متعدد الجوانب. ومن خلال تحالف عمل جيل المساواة المعني بالعمل النسائي من أجل العدل المناخي، جمعت الهيئة ما يقرب من 100 منظمة قائمة على أصحاب مصلحة متعددين وأصدرت تقريرها المعنون "العدالة المناخية النسوية: إطار للعمل".

هاء - الناتج 5: إسماع صوت المرأة والنهوض بقيادتها وفاعليتها

الشكل 6

التقدم المحرز في تحقيق الإنجازات المقررة لعامي 2022 و 2023

70 - يكتسي عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال هذا الناتج أهمية أكثر من أي وقت مضى في خضم تفاقم النزاعات والأزمات الإنسانية والضائقة الاقتصادية ورد الفعل العنيف ضد حقوق المرأة. ففي **أفغانستان وأوكرانيا وميانمار وهايتي**، من بين أماكن أخرى، ظلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة شريكا ثابتا

للنساء والفتيات في أكثر السياقات صعوبة، مما زاد بشكل كبير من تعاونها مع المجتمع المدني مقارنة بالعام السابق. وبلغ معدل تحقيق النواتج في المتوسط في إطار هذا الناتج لعامي 2022 و 2023 ما نسبته 130 في المائة (134 في المائة في عام 2023).

71 - وظلت المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات وبانيات السلام والنساء الساعيات إلى تَقلُّد المناصب العامة أو اللائي يشغلنها يواجهن مستويات عالية من العنف الشخصي والعنف على الإنترنت. وفي حين أن القضية تتجاوز الارتباط بالأمم المتحدة بكثير، وثقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الفترة بين أيار/مايو 2022 ونيسان/أبريل 2023 ما عدده 140 حادثة لأعمال انتقام وترهيب بسبب التعاون مع الأمم المتحدة، تضررت منها 108 من النساء والفتيات على الأقل. وللتصدي للعنف ضد المرأة في مجال السياسة، شاركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدعوة المنسقة والبرمجة المشتركة في أكثر من 18 بلدا لدعم 43 مبادرة جديدة، بما في ذلك الإصلاحات القانونية والسياسات والبروتوكولات المخصصة. وظلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مدافعا قويا عن الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، بما في ذلك من خلال إقامة شراكات مع أصحاب المصلحة المتعددين في تحالف عمل منتدى جيل المساواة لتعزيز التقدم المحرز في المؤشر 5-6-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، الذي لا يزال يقف عند نسبة 56 في المائة فقط من النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 عاما ولديهن القدرة على اتخاذ قرارات بشأن أجسادهن.

72 - وحافظت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على التزامها الثابت بزيادة التمويل الجيد والمرن والمنتظم لمنظمات المجتمع المدني، حيث صرفت أكثر من 50 مليون دولار في عام 2023 لدعم المجموعات التي تعمل على النهوض بحقوق النساء والشابات والمراهقات. وشمل ذلك 37,9 مليون دولار من صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني لدعم المنظمات النسائية المحلية في بيئات الأزمات والنزاعات؛ وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني الذي خصص أكثر من 80 في المائة من حافظته للنساء ذوات الإعاقة، والنساء والفتيات اللاجئات، والمثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسانية في بيئات الأزمات والبيئات الخالية من الأزمات.

73 - وفي عام 2023، عززت هيئة الأمم المتحدة للمرأة قدرات أكثر من 000 125 امرأة وفتاة (بزيادة قدرها 45 في المائة عن عام 2022)، بما في ذلك المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية و/أو المتضررات منه، للمشاركة في الحياة العامة وممارسة الأدوار القيادية في مختلف المجالات، من التثقيف في مجال حقوق الإنسان إلى المشاركة السياسية. ووفرت الهيئة أنشطة تنمية القدرات التقنية لما يقرب من 000 6 منظمة من منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة في 48 بلدا للتأثير على القوانين والسياسات والاستجابات الإنسانية وبناء السلام.

74 - وعلى الصعيد العالمي، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ما يقرب من 000 5 حوار و/أو منصة (بزيادة نسبتها 40 في المائة عن عام 2022) مكنت من المشاركة الهادفة لمنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك في **أفغانستان وبوروندي وتايلند وفيجي واليمن**. ويسرت الهيئة إسهاماتها المباشرة في الحوارات الدولية الرفيعة المستوى، بما في ذلك لجنة وضع المرأة ومجلس الأمن ولجنة بناء السلام. وفي أعقاب دورات بناء القدرات التي ركزت على الشباب، ساهم أكثر من 100 من قادة الشباب في مناقشات السياسة العامة في الدورة السابعة والستين للجنة وضع المرأة ومنتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ووفرت

هذه المناسبات منصات للشابات المناصرات لحقوق المرأة للتواصل والتعلم ووضع الاستراتيجيات مع بعضهن البعض.

75 - وفي الأوضاع الإنسانية، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تيسير القيادة النسائية المحلية في التخطيط والحصول على التمويل. وفي عام 2023، كفلت الهيئة التنسيق المنهجي لوضع أصوات المنظمات النسائية في مركز الصدارة في إرشاد عملية صنع القرار في المجال الإنساني، بما في ذلك من خلال أكثر من 600 منظمة نسائية محلية في تسعة بلدان.

76 - وعلى الصعيد العالمي، جرت إقامة ودعم ما يزيد عدده على 500 4 من الحوارات و/أو الآليات و/أو المنصات لتمكين مناصري المساواة بين الجنسين ومنظمات المجتمع المدني من المشاركة والانخراط بصورة مجدية وآمنة. ويشمل ذلك الأوضاع الإنسانية كما في **أفغانستان**، حيث ساعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بصفتها أمانة الفريق الاستشاري للمرأة الأفغانية التابع للفريق القطري للعمل الإنساني، على زيادة وضوح المساواة بين الجنسين وتموضعها في المناقشات المتعلقة بالعمل الإنساني. وبالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، أجرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مشاورات بالحضور الشخصي وعبر الإنترنت استفادت منها مئات النساء في 33 من أصل 34 ولاية.

77 - ولا تزال أصوات النساء والفتيات وأدوارهن وقيادتهن في صنع القرار أمرا أساسيا لعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في جميع المناطق. وستعزز الهيئة الجهود الرامية إلى دعم المشاركة الهادفة للمجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة التي تسبق مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، والذكرى السنوية الثلاثين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن.

عدم ترك أحد خلف الركب

إن عدم ترك أحد خلف الركب مبدأ أساسي راسخ في الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وهو يشمل جميع مجالات النواتج النظمية ويجسد مبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في المساواة والمشاركة وعدم التمييز.

- لدعم تمكين النساء والفتيات ذوات الإعاقة، نفذ أكثر من 65 مكتبا من مكاتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة مبادرات وطنية ومحلية توفر التوجيه المعياري وإسداء المشورة في مجال السياسات المتكاملة والدعم التشغيلي وتنمية القدرات. وفي **دولة فلسطين**، تضمنت مراجعة دليل اجتماعات الأوضاع إرشادات لتوفير الخدمات للنساء ذوات الإعاقة اللائي يتعرضن للعنف.
- عززت هيئة الأمم المتحدة للمرأة قيادة وتمكين النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية في 34 بلدا (12 بلدا في عام 2022)، وتقديم التدريب على أنشطة الدعوة وتوسيع نطاق الوصول إلى مواقع صنع القرار وإتاحة فرص التمكين الاقتصادي. وفي **إثيوبيا وإندونيسيا وجنوب أفريقيا ونيجيريا**، أدى الدعم المقدم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة لأغراض التعزيز المؤسسي لشبكات النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية إلى

وضع استراتيجيات أكثر مراعاة للمنظور الجنساني بشأن فيروس نقص المناعة البشرية وتنفيذها.

- في منطقة غران تشاكو في **الأرجنتين**، اكتسبت 504 2 نساء من الشعوب الأصلية والناطقات بلغة الكريول من 58 جمعية وأكثر من 10 قطاعات للإنتاج مهاراتٍ رقمية لأغراض أعمالهن التجارية.
- شاركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العديد من الجهود المشتركة بين الوكالات، مثل استراتيجية الأمم المتحدة للشباب لعام 2030، والعمل مع فئات من بينها الشباب ذوو الإعاقة؛ وشباب الشعوب الأصلية؛ وأصحاب البشرة السوداء والمنحدرون من أصل أفريقي والشباب من غير البيض؛ والمهاجرون أو اللاجئون من الشباب؛ والشابات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين وأحرار الهوية الجنسانية وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى
- واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مشاركتها النشطة في شبكة الأمم المتحدة المعنية بمكافحة العنصرية وحماية الأقليات، ودعمت إصدار بيان مشترك بين الوكالات بشأن حقوق الفتيات ذوات الإعاقة في العيش في مأمن من العنف.

واو - الناتج 6: إنتاج وتحليل واستخدام الإحصاءات الجنسانية والبيانات والمعارف المصنفة حسب نوع الجنس

الشكل 7

التقدم المحرز في تحقيق الإنجازات المقررة لعامي 2022 و 2023

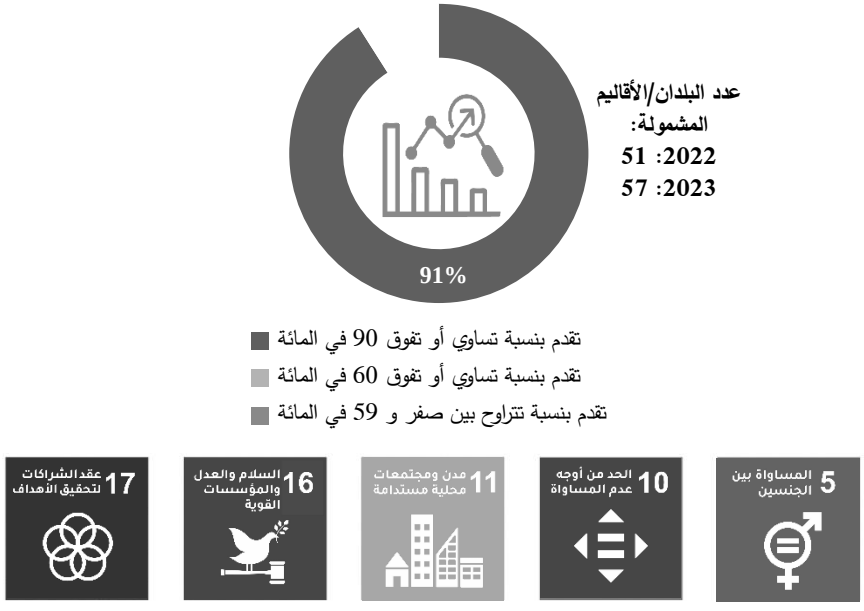

78 - على الرغم من التقدم المحرز في السنوات الأخيرة، لا تزال هناك تحديات كبيرة تعترض جمع واستخدام الإحصاءات الجنسانية والبيانات المصنفة حسب نوع الجنس في الوقت المناسب وبصورة موثوقة. فمنذ عام 2018، استثمرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ما يقرب من 70 مليون دولار في المبادرات الوطنية والإقليمية والعالمية لتعزيز مراعاة النظم الإحصائية للاعتبارات الجنسانية، بما في ذلك تمويل جمع البيانات البالغة الأهمية، ودمج الإحصاءات الجنسانية في الخطط والاستراتيجيات الوطنية، ورصد الأبعاد المتعلقة بقضايا الجنسين لأهداف التنمية المستدامة.

79 - وفي عام 2023، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دمج الإحصاءات الجنسانية في 19 خطة وطنية (45 منذ عام 2022) وأنشأت 63 آلية تنسيق (46 في عام 2022) لتحسين إنتاج واستخدام الإحصاءات الجنسانية. وتم دعم 76 مبادرة لجمع الإحصاءات الجنسانية والبيانات المصنفة حسب نوع الجنس، بما في ذلك 21 دراسة استقصائية ممثلة للأسر المعيشية على الصعيد الوطني، مما ساهم في زيادة توافر بيانات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمنظور الجنساني، من 26 في المائة في عام 2016 إلى 52 في المائة في عام 2023. واستُخدمت البيانات في أكثر من 40 بلدا في عام 2023، لأغراض منها التأثير على 15 سياسة عامة (مثل العمل في مجال الرعاية وإنهاء العنف ضد المرأة والتعديلات الدستورية). وفي **منغوليا**، استخدمت البيانات الجنسانية المتعلقة بتمثيل المرأة في البرلمان لتعديل قانون الانتخابات البرلمانية من أجل زيادة حصة المرشحات من الإناث من 20 إلى 30 في المائة. وفي **السنغال**، دفع أولُ استقصاء على الإطلاق لاستخدام الوقت والحسابات الفرعية للأسر المعيشية، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وزارةَ الاقتصاد إلى تطوير مبادرات لمعالجة الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر التي تقوم بها المرأة. وفي **جورجيا**، استرشد تقييم الأثر على الجنسين لقانون الخدمة العامة ببيانات استقصاء استخدام الوقت، مما أدى إلى تقديم توصيات بشأن السياسة المتعلقة بالعمالة المراعية للمنظور الجنساني لموظفي الحكومة.

80 - وحسنت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تركيزها على تحليل الإحصاءات الجنسانية باتباع نهج متعدد الجوانب. ففي **شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي**، تعاونت الهيئة مع فريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة للمساعدة في إنشاء وتجريب وحدة للدراسات الاستقصائية تتعلق بالصحة النفسية والإعاقة، مع إمكانية توسيع نطاقها. وبصفتها الجهة المشاركة في انعقاد هيئة التعاون المعنية ببيانات المواطنين، تقود هيئة الأمم المتحدة للمرأة الجهود العالمية لسد الثغرات الحرجة في البيانات المتعلقة بالفئات الأقل ظهورا وتعزيز مشاركة المواطنين في إنتاج الأدلة واتخاذ القرارات الحكومية.

81 - وأكدت نسخة عام 2023 من التقرير الرئيسي المعنون *لمحة جنسانية*، الذي تصدره هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، الحاجة إلى زيادة التمويل للمساواة بين الجنسين، وكشفت عن فجوة تمويل سنوية حرجة تبلغ حوالي 360 بليون دولار في 48 اقتصادا ناميا. وعزّز التعاونُ مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة على مدى السنوات الخمس الماضية رصدَ التنفيذ المراعي للمنظور الجنساني لأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الحاجة إلى موارد مخصصة لمبادرات تحقيق المساواة بين الجنسين.

82 - وفي إطار التصدي لتزايد العنف ضد المرأة الذي تيسره التكنولوجيا، بأشكاله الحالية والناشئة، قادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الجهود العالمية الرامية إلى وضع أساليب موحدة للقياس، بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية ومكاتب الإحصاء الوطنية.

83 - ونشرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريرا بعنوان *"المسارات المفضية إلى المساواة"* (*The Paths to Equal*)، وهو تقرير يسلط الضوء على التحديات العالمية التي تواجهها المرأة ويقدم خريطة طريق لتدخلات محددة الأهداف وإصلاحات سياساتية. وقدم التقرير مؤشرين جديدين، هما مؤشر تمكين المرأة والمؤشر العالمي للتكافؤ بين الجنسين، وهما يقدمان تقييما شاملا للتقدم المحرز على الصعيد الوطني في تحقيق المساواة بين الجنسين.

84 - وأبرمت الهيئة شراكة مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية لإصدار تقرير عن الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، بعنوان *"من السلع الأساسية إلى الصالح العام :خطة نسوية لمعالجة أزمة المياه في العالم"*. وكشف التقرير مدى بُعد العالم عن إعمال الحق في المياه وخدمات الصرف الصحي لعدد كبير من النساء والفتيات، وشدد على الحاجة إلى اتباع نهج مُناصر للمرأة للتصدي لأزمة المياه العالمية.

85 - ويسترشد التقدم المحرز في إنتاج إحصاءات جنسانية واستخدامها بنهج يتسم بقدر أكبر من اللامركزية ويحقق الإنجازات المتوقعة؛ فقد بلغ معدل تحقيق النواتج في المتوسط 91 في المائة لعامي 2022 و 2023 (99 في المائة في عام 2023). وواصلت الهيئة تعزيز مكانتها بوصفها جهة متحدثة وجهة شريكة تحظى بالثقة في مجال الإحصاءات الجنسانية التي تُدمج الآن بشكل متزايد في التخطيط الإحصائي وتسترشد بها السياسات المراعية للمنظور الجنساني.

زاي - الناتج 7: التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين

الشكل 8

التقدم المحرز في تحقيق الإنجازات المقررة لعامي 2022 و 2023

86 - وفي عام 2023، كثفت الهيئة الجهود الرامية إلى تعزيز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل التحفيز على تحقيق نتائج على نطاق المنظومة؛ وبلغ معدل تحقيق النواتج في المتوسط 97 في المائة لعامي 2022 و 2023 (108 في المائة في عام 2023). وأفاد ستة وستون فريقا من أصل 108 أفرقة قطرية تابعة للأمم المتحدة (61 في المائة) بأنها إما عممت مراعاة منظورات المساواة بين الجنسين بوضوح في جميع نواتج إطار التعاون أو أدرجت نواتج مكرّسة لتحقيق المساواة بين الجنسين. وحقق التركيز المستمر على البرامج المشتركة للأمم المتحدة نسبة تقترب من 44 في المائة في عام 2023 (38 في المائة في عام 2021) مع التركيز على الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة وتحقيق المساواة بين الجنسين. وفي عام 2023، استمر التزام الهيئة بالبرامج المشتركة، حيث شكلت هذه البرامج 30 في المائة من مصروفات الهيئة.

87 - وقد أدت المرحلة الثانية من خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UN-SWAP 2,0) إلى تعزيز المساءلة والتنسيق وتعميم مراعاة المنظور الجنساني بشكل كبير على نطاق منظومة الأمم المتحدة، حيث حققت 78 في المائة من درجات التقييم أو تجاوزت المتطلبات في عام 2023. وأنجز سبعة وتسعون فريقا من أفرقة الأمم المتحدة القطرية تقريرا عن خطة العمل في عام 2023، بزيادة قدرها 28 في المائة مقارنة بعام 2022، وهذا يعني أن 61 المائة من جميع درجات التقييم قد استوفت الحد الأدنى من المتطلبات أو تجاوزته.

88 - وبعد أن أقر مجلس الرؤساء التنفيذيين في عام 2022 مؤشرَ المساواة بين الجنسين، وهو معيار للبيانات في الأمم المتحدة تؤيده الهيئة، قام 38 كيانا من كيانات الأمم المتحدة باعتماده، الأمر الذي يجسد التزاما قويا بتعزيز التمويل الرامي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين والمساءلة عنها. وقامت الأمانة العامة للأمم المتحدة، بالتنسيق مع الهيئة، باستحداث موارد تعليمية على الإنترنت في مجال الوسم الجنساني الفعال. وبالإضافة إلى ذلك، يستخدم 91 فريقا من أفرقة الأمم المتحدة القطرية أيضا هذ المؤشر في خطط عملها المشتركة من خلال نظام UN INFO. وتمثل آليات المساءلة المذكورة نهجا شاملا لإضفاء الطابع المؤسسي على المساواة بين الجنسين على مستوى جميع كيانات الأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وهو شرط أساسي لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة وضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب.

89 - وقامت الهيئة، بصفتها الرئيس المشارك لفرقة العمل المعنية بالتدابير الخاصة المؤقتة، بإطلاق بوابة الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بالتحصيص الجنساني، وهي أول مركز عالمي للأمم المتحدة يقدم معلومات عن التحصيص الجنساني في الانتخابات. وقد أثبتت هذه البوابة فعاليتها في **كينيا**، حيث استرشدت المشاورات التي أجريت على نطاق البلد بشأن تنفيذ الأحكام الدستورية المتعلقة بتمثيل المرأة في المناصب الانتخابية بالمعلومات المقارنة التي تقدمها البوابة.

90 - وتقود الهيئة جميع آليات التنسيق العالمية والآليات الحكومية الدولية المعنية بالمرأة والسلام والأمن، وتقدم دعما استشاريا لمجلس الأمن، وترصد التقدم المحرز في مساءلة الأمم المتحدة عن الالتزامات. واستفاد 17 بلدا من 79 عملية لبناء السلام شاركت فيها شابات.

91 - وأظهرت 79 في المائة من خطط الاستجابة الإنسانية لعام 2023 إدراج أولويات المساواة بين الجنسين بشكل هادف، بما يشمل الأحكام المتعلقة بسبل عيش المرأة والوصول إلى الموارد، وإنهاء العنف ضد المرأة. وبفضل الدور القيادي الذي اضطلعت به الهيئة في فرقة العمل الإقليمية المعنية بالشؤون

الجنسانية في إطار المنتدى الإقليمي لتنسيق حالة اللاجئين في **أوكرانيا**، تم تعزيز القدرات المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني فيما بين المنظمات الشريكة في **جمهورية مولدوفا وبولندا وسلوفاكيا**، وأُدمج التحليل الجنساني في تقييم الاحتياجات المتعددة القطاعات، وأدرج فصل مكرس لذلك في خطة الاستجابة للاحتياجات الإنسانية. وقد استفادت **مولدوفا** من برنامج مشترك على الصعيد العالمي والصعيد الأقاليمي في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرنامج الوطني للإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة وذلك بفضل قيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وبالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز قدرات الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في **مولدوفا وجورجيا** على منع أشكال التمييز المتعددة والقضاء عليها، مع التركيز على النساء ذوات الإعاقة واللاجئات من **أوكرانيا**.

92 - وسَعَت الهيئة جاهدة إلى ضمان اتباع نهج استراتيجي لإنهاء العنف ضد المرأة في عمليات التخطيط المشتركة للأمم المتحدة بوصفها مسألة شاملة تمس مجالات متعددة. وفي حين نجحت الهيئة في إدماج التحليل المتعلق بالعنف ضد المرأة في التحليلات القطرية المشتركة، يلزم بذل جهود أكبر لضمان انتقال ذلك إلى أطر التعاون.

93 - وظلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في طليعة الجهود الرامية إلى النهوض بالتكافؤ بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة، حيث أشرفت على شبكة تضم أكثر من 500 جهة تنسيق معنية بالمسائل الجنسانية، ودعمت 130 من الكيانات والإدارات والمكاتب التابعة للأمم المتحدة لتنفيذ استراتيجية الأمين العام بشأن التكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة.

94 - وإدراكا لأهمية اتباع نهج مشترك للتصدي للتحرش الجنسي على نطاق منظومة الأمم المتحدة، واصلت الهيئة مشاركتها في عام 2023 في فرقة العمل المعنية بالتصدي للتحرش الجنسي التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين. وأدى بدء تشغيل *مركز المعرفة على نطاق منظومة الأمم المتحدة المعني بالتصدي للتحرش الجنسي* إلى إضفاء الطابع المركزي على الموارد وأفضل الممارسات من أجل مكافحة التحرش الجنسي داخل منظومة الأمم المتحدة. واستفادت الهيئة من التجارب والخبرات التي اكتسبتها من سياستها الطويلة الأمد وعملها البرنامجي في مجال إنهاء التحرش الجنسي في فضائي الاتصال عبر الإنترنت وخارجه ومكافحة التحرش الجنسي بالنساء ذوات الإعاقة.

95 - وأكد تقييم منتصف المدة للخطة الاستراتيجية قيمة التوصل إلى نتيجة منهجية لجهود التنسيق على نطاق الأمم المتحدة تسهم في تحقيق نتائج إنمائية. وقد أدى ذلك إلى تحسين فعالية ووضوح العمل التنسيقي الذي تضطلع به الهيئة وتعزيز المساءلة، بما في ذلك الإبلاغ المؤسسي الشامل عن الالتزامات على نطاق المنظومة بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

حاء - المصروفات البرنامجية وأنواع المساهمات

96 - بلغ إجمالي المصروفات 551,29 مليون دولار في عام 2023 مقارنة بمبلغ 540,3 مليون دولار في عام 2022. وعلى صعيد المناطق الجغرافية، خلال الفترة من 2022 إلى 2023، سُجلت أعلى المصروفات في آسيا والمحيط الهادئ (197,8 مليون دولار)، ويليها شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (153,6 مليون دولار) (الشكل 9).

الشكل 9

التوزيع الإقليمي

97 - ومن الناحية الوظيفية، استمر تقديم خدمات تنمية القدرات والمساعدة التقنية في معظم البلدان، وجاءت بعدها أنشطة الدعوة والاتصالات والتعبئة الاجتماعية، ووظائف الدعم (في 90 و 83 و 83 بلدا على التوالي).

رابعا - تعزيز الأداء التنظيمي

98 - ثبتت فعالية النهج المتبع في هيكلة نتائج الفعالية والكفاءة التنظيميتين في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 في تحفيز الأداء المؤسسي والتمكين من اتخاذ القرارات استناداً إلى البيانات. وجاء الزخم القوي من الاستعراض الفصلي لسير العمل، الذي بدأ في عام 2022 وتحول إلى أداة إدارية متكاملة وتطلعية.

99 - وقامت الهيئة، في إطار دعم نتائجها الإنمائية، بإنفاق أكثر من 560 مليون دولار في عام 2023، لتتجاوز بذلك الأرقام القياسية المسجلة في عامي 2021 و 2022.

100 - وعلى الرغم من التحديات المقترنة بإدخال نظام جديد للتخطيط المركزي للموارد، حققت الهيئة أداء جيدا (في حدود 10 في المائة من الإنجازات المقررة لعام 2023) في 78 في المائة من مؤشرات الفعالية والكفاءة التنظيميتين. وتحقق أداء جيد في 90 في المائة من المؤشرات التي تشكل جزءا من الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

101 - وتهدف الهيئة إلى مواصلة التحسينات، بسبل منها إدماج التكنولوجيا وإدخال تحسينات على العمليات وتخصيص الموارد بطريقة تضمن القرب من المناطق. ولا يزال ابتكار نماذج الأعمال وتنقيح

أســـاليب تقدير تكاليف البرامج وطرائق التمويل المســـتدام من الأولويات التي يســـتند تحديدها إلى نتائج استعراض منتصف المدة.

ألف – الناتج 1: ضمان خضوع المنظمة للمساءلة من خلال الأداء القائم على المبادئ

الشكل 10

التقدم المحرز في تحقيق الإنجازات المقررة لعامي 2022 و 2023

102 – تلقت الهيئة، للسنة الثانية عشرة على التوالي، رأيا غير مشفوع بتحفظ في مراجعة الحسابات. وعلى غرار ما حدث في عام 2022، حققت الهيئة كلا الإنجازين المقررين المحددين في توصـــيات المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات. ففي عام 2022، أصدرت الهيئة أول بيان لها بشأن تقبل المخاطر المؤسسية، وقامت في عام 2023 بتحســين أداء ســياســتها وإطارها المتعلقين بالمخاطر المركزية. وبلغ معدل تحقيق النواتج في المتوسط 101 في المائة لعامي 2022 و 2023 (النسبة نفسها المتحققة في عام 2023).

103 – ومع الانتقال إلى نظام جديد للتخطيط المركزي للموارد، انخفض تقييم الهيئة في المبادرة الدولية للشفافية في المعونة انخفاضا طفيفا في عام 2023، ولكن أُتخذت خطوات لتغيير ذلك في المستقبل. وأدت التحسينات المستمرة في بوابة الشفافية إلى وضع تصورات لنتائج الخطة الاستراتيجية وبيانات الكفاءة والفعالية التنظيميتين.

104 – وخلال عامي 2022 و 2023، بلغ إجمالي مصـــروفات الهيئة 1,09 بليون دولار، حيث حققت بذلك الإنجازات المقررة لعامي 2022 و 2023.

105 – وفي عام 2023، استوفت الهيئة أو تجاوزت 100 في المائة من المعايير الدنيا لخطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لتتجاوز بذلك الإنجاز المقرر في هذا الصدد.

106 – وبناء على توصـــيات مقدمة من وحدة التفتيش المشـــتركة، أنشـــأت الهيئة وظيفة مســـتقلة معنية بالأخلاقيات لدعم النزاهة والمساءلة.

107 - وتم إصدار سياسة وإجراءات للمعايير الاجتماعية والبيئية في أواخر عام 2023؛ وستعمل خطة لتعميم هذه السياسة والإجراءات على دعم تنفيذهما بإحكام.

باء - الناتج 2: النهوض بالشراكات وتوفير الموارد؛ والتأثير بفعالية لتحقيق الأثر والنطاق

الشكل 11

التقدم المحرز في تحقيق الإنجازات المقررة لعامي 2022 و 2023

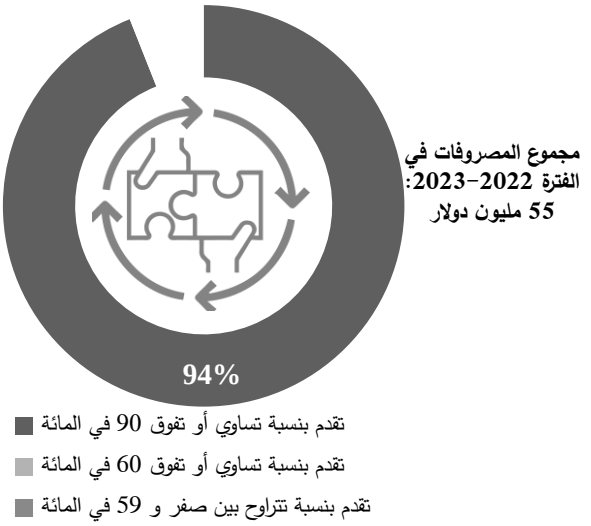

108 - في عام 2023، توسعت قاعدة الشراكات التي تدعم مهمة الهيئة بنسبة 18 في المائة، لا سيما في مشاركات القطاع الخاص والتعاون مع المؤسسات المالية. وتجاوز نمو الموارد العادية معدلَ نمو الموارد الأخرى للمرة الثانية منذ عام 2014، الأمر الذي يجسد ثقة الجهات الشريكة في التمويل. وزادت اللجان الوطنية للهيئة مساهماتها في الموارد العادية بنسبة 24 في المائة مقارنة بعام 2022، وهو ما يسلط الضوء على أهمية المساهمات الفردية. وبلغ معدل تحقيق النواتج في المتوسط 94 في المائة لعامي 2022 و 2023 (92 في المائة في عام 2023).

109 - وحققت الاتصالات التي أجرتها الهيئة تأثيرا متزايدا، مع تحقيق زيادة نسبتها 7,17 في المائة في التغطية الإعلامية من الدرجة الأولى، وزاد عدد المتابعين على وسائل التواصل الاجتماعي من 188,5 مليون متابع إلى 194 مليون متابع، وارتفع عدد مرات ظهور "حملة الستة عشر يوما من النشاط الدعوي لمناهضة العنف الجنساني" من 5,8 ملايين مرة إلى 6,7 ملايين مرة، إلى جانب تحقيق زيادة قدرها 50 في المائة في زيارات الصفحات ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى تقرير لمحة جنسانية لعام 2023 تغطية إعلامية واسعة النطاق حيث سجل أكثر من 750 إشارة، ليصل إلى ما يقدر بنحو 850 مليون شخص على مستوى العالم. وأسفر ذلك عن توفير فرص كبيرة لأنشطة الدعوة في مجال السياسات، تمثلت في تلقي دعوة من البرلمان الأوروبي لعرض نتائج التقرير.

110 - وتم تعزيز مشاركة الهيئة مع القطاع الخاص، حيث زاد عدد الموقعين على مبادئ تمكين المرأة بنسبة 19 في المائة في عام 2023 إلى 917 8 موقّعا في أكثر من 160 بلدا. وارتفع عدد الأعضاء في

تحالف كسر القوالب النمطية الذي عقدته الهيئة إلى 240 عضوا في 5 قارات، وهو ما يمثل أكثر من نصف تريليون دولار سنويا من تكاليف الإعلانات، حيث أظهرت بحوث السوق تحسنا في مؤشرات المساواة بين الجنسين.

111 - وواصلت الهيئة بناء القدرات في مجال القيادة المفضية إلى التحول والممارسات الهادفة الرامية إلى إشراك الشباب، وترسيخ مكانة الشباب بوصفهم من عوامل التغيير في مواقع صنع القرار الرئيسية.

جيم - الناتج 3: النهوض بالتحول في أسلوب العمل

الشكل 12

التقدم المحرز في تحقيق الإنجازات المقررة لعامي 2022 و 2023

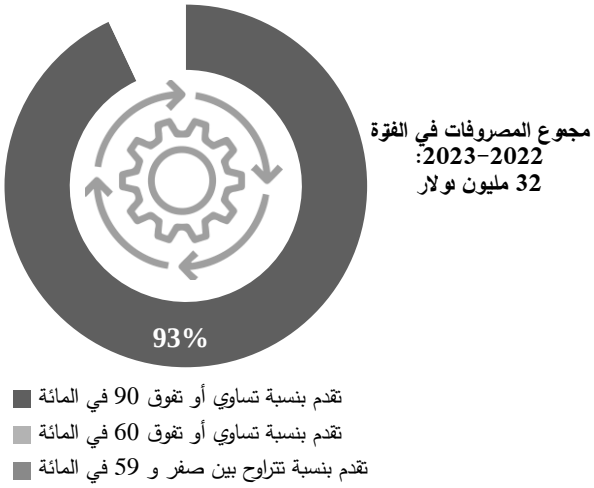

112 - التزمت الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 بتحويل الهيئة إلى منظمة إنمائية فعالة ومترابطة تتبع نماذج عمل مناسبة للغرض وفعالة من حيث التكلفة وتركز على المناطق والبلدان. وعلى غرار ما حدث في عام 2022، تجاوزت الهيئة في عام 2023 الإنجازات المقررة المتعلقة بنقل الوظائف بعيدا عن نيويورك.

113 - وتجاوزت الهيئة بشكل كبير الإنجازات المقررة في إطار عدد مبادرات تبادل المعارف التنظيمية في عامي 2022 و 2023، وحققت الإنجازات المقررة بشأن إدخال تحسينات مستمرة على العمليات. وبلغ معدل تحقيق النواتج في المتوسط 93 في المائة لعامي 2022 و 2023 (92 في المائة في عام 2023).

114 - ومع أن المنظمة واصلت التحفيز على تنفيذ تصنيفات المكاتب، فإن الأداء في إطار هذه المؤشرات كان أقل من الإنجازات المقررة بالنسبة لأول سنتين من الخطة الاستراتيجية. وستركز الهيئة بشكل أكبر على استدامة المكاتب القطرية في المستقبل، لا سيما في سياقات الأزمات والسياقات الإنسانية.

115 - ومع محدودية الفرص المتاحة في عام 2023 لزيادة مواقع العمل المشتركة، ظلت نسبة حضور الهيئة في أماكن العمل المشتركة كما كانت عليه في عام 2022. ولا تزال هذه المسألة من محاور التركيز ومن المتوقع أن تزيد هذه النسبة في الفترة 2024-2025.

دال - الناتج 4: تعزيز قوة عاملة مُمَكَّنَة والنهوض بثقافة شاملة للجميع في هيئة الأمم المتحدة للمرأة

الشكل 13

التقدم المحرز في تحقيق الإنجازات المقررة لعامي 2022 و 2023

116 - لا تزال الهيئة ملتزمة بزيادة التنوع وتحقيق النتائج من خلال ثقافة وقيادة شاملتين للجميع؛ وبلغ معدل تحقيق النواتج في المتوسط 100 في المائة لعامي 2022 و 2023 (98 في المائة في عام 2023). وفي عام 2023، عقدت إحاطات مفصلة بشأن الاستقصاء العالمي للموظفين على الصعيدين العالمي والإقليمي، وهو ما أدى إلى تخطيط العمل استنادا إلى النتائج.

117 - وفي عام 2023، اعتمدت الهيئة إطار الإجازة الوالدية ضمن النظام الموحد للأمم المتحدة. ويعمل هذا الإطار، الذي بدأ من خلال جهود الدعوة التي تضطلع بها الهيئة، على توحيد معايير الإجازة الوالدية على مستوى الأمم المتحدة.

118 - وأسهمت مبادرات التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة في إدخال تحسينات استفادت منها النساء والفتيات. وفي عام 2023، قدمت الهيئة الدعم إلى النساء ذوات الإعاقة للوصول إلى المعلومات والمعارف والسلع والموارد والخدمات من خلال منصات وبرامج في السياقات الإنسانية والإنمائية، ومن خلال زيادة القدرات على المشاركة في الحياة العامة وممارسة القيادة.

119 - وبدأت الهيئة العمل بإطار شامل للمؤشرات والمقاييس يهدف إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لقياس التقدم المحرز في التصدي لسوء السلوك الجنسي، وقد عُرض هذا الإطار في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2023.

120 - ولدعم جهود الحماية، واصلت الهيئة تنظيم حلقات عمل تدريبية قائمة على السيناريوهات بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. وزودت الهيئة الموظفين بفهم سياقي لركائز إطار

الوقاية والاستجابة وما يقابلها من حقوق والتزامات، ونسّقت شبكة تضم أكثر من 100 جهة تنسيق داخل البلد. ويعترف تقرير الأمين العام لعام 2023 بشأن التدابير الخاصة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين بمبادرات الهيئة بوصفها من الممارسات الجيدة داخل منظومة الأمم المتحدة.

هاء - الناتج 5: المنتجات والخدمات والعمليات المعيارية والبرنامجية والتنسيقية الفعالة

الشكل 14

التقدم المحرز في تحقيق الإنجازات المقررة لعامي 2022 و 2023

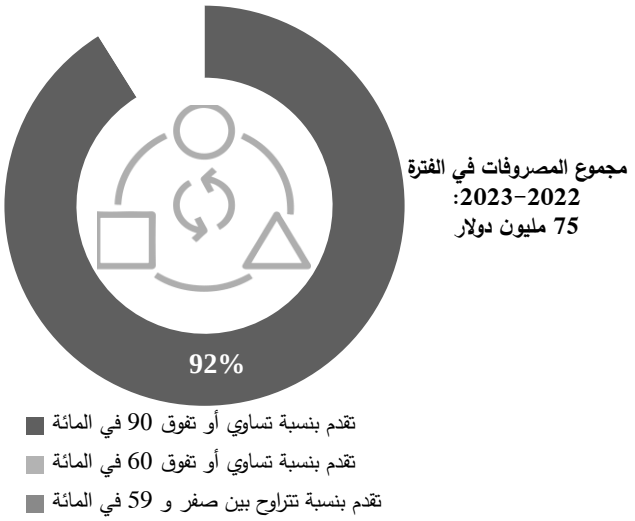

121 - يؤدي التنفيذ الفعال لطرائق أداء العمل إلى تحفيز تنفيذ ولاية الهيئة. وفي عام 2023، أصدرت الهيئة سياسة للتخطيط والرصد والإبلاغ لضمان اتباع طريقة منسقة ومبسطة في تخطيط النتائج ورصدها والإبلاغ عنها وتعميمها، باستخدام هيكل واحد للنتائج، بدءا من الخطة الاستراتيجية وصولا إلى المذكرات الاستراتيجية، وخطط العمل والمشاريع. وتمثل هذه الإجراءات خطوة حاسمة في تفعيل النهج المتكامل للخطة الاستراتيجية، على النحو الذي أكده استعراض منتصف المدة. وأحرزت الهيئة أيضا تقدما في إدارة المشاريع ومستوى نضج إدارة الجهات الشريكة في البرامج، وأصدرت سياسة لإدارة الجهات الشريكة في البرامج وما يتصل بذلك من إجراءات. وبلغ معدل تحقيق النواتج في المتوسط 92 في المائة لعامي 2022 و 2023 (88 في المائة في عام 2023).

122 - وواصلت الهيئة إجراء تقييمات دقيقة لجمع أدلة ورؤى تدعم التعلم وصنع القرار على مستوى الهيئة. وحصلت جميع التقييمات المُنجَزَة البالغ عددها 51 تقييما على تقديرات "جيد وما فوق" بناء على تقييمات خارجية، وهو ما يمثل تحسنا من نسبة 86 في المائة في عام 2022. وشاركت الهيئة في 27 مبادرة تقييم مشتركة للأمم المتحدة، تمثل 27 في المائة من جميع هذه التقييمات خلال العام. وشملت تلك التقييمات ثمانية تقييمات مستقلة على نطاق المنظومة، منها تجميعان عالميان لتقييم أهداف التنمية

المســـتدامة وتقييمات مختلفة لإطار التعاون. ومع تزايد الطلب على الأدلة التقييمية، ســـتعزز الهيئة الدعم التقني وجهود بناء القدرات الداخلية، مع إعطاء الأولوية للتقييمات الاستراتيجية.

123 - وحل إطلاق مسرّعات المساواة بين الجنسين محل المؤشر المتعلق بمبادرات التوقيع، الذي سيجري تناوله في إطار نتائج التنمية في المستقبل.

124 - وفي عام 2023، انخفض الأداء في أزمنة الاســتجابة في نظام تعقب الخدمة إلى ما دون الإنجاز المقرر. ويرجع الســبب في ذلك إلى تنفيذ النظام الجديد للتخطيط المركزي للموارد ومن المتوقع أن يتحســن الأداء بعد استقرار النظام.

خامسا - الدروس المستفادة وسبل المضي قدما

125 - أسـفر اسـتعراض منتصـف المدة للخطة الاسـتراتيجية للهيئة للفترة 2022-2025 عن العديد من النتائج والتوصـيات المهمة. وسـيعمل اسـتعراض منتصـف المدة، الذي يُجرى باسـتخدام نهج متعدد الطرائق، منها تحليل وصفي واسع النطاق للتقييمات، وعمليات المراجعة والتقديرات وسلسلة من المقابلات، ومناقشات مجموعات التركيز، والمشاورات مع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة على جميع المستويات، على توجيه العمل على مدى العامين المتبقيين من الخطة الاسـتراتيجية فضـلا عن تصـميم الخطة الاسـتراتيجية للفترة 2026-2029. كما ستتم مواصلة الجهود الرامية إلى تسريع وتيرة إعمال حقوق المرأة ووضع أهداف التنمية المسـتدامة على المسـار الصـحيح بطريقة فعالة من خلال إدخال تعديلات حاسـمة على الإطار المتكامل للنتائج والموارد.

126 - **وتم الاعتراف بالخطة الاســـتراتيجية للفترة 2022-2025، التي تُحدد ملامحها من خلال نهج متكامل يتضمن مجالات نتائج منهجية شاملة لعدة مواضيع، باعتبارها الخطة الأقوى والأكثر ابتكارا والتي خضعت لأكبر عدد من المشاورات حتى الآن.** وسيستمر العمل على إدماج التصميم الجديد، من خلال زيادة الدعم المؤسسي المقدم من أجل إيجاد "أساليب عمل جديدة" واستحداث مجموعة شاملة من الهياكل والآليات على جميع المسـتويات (العالمية والإقليمية والقطرية) التي تسـاعد على كسـر العزلة بين المواضـيع وتعزيز تحقيق نتائج تتسم بالتآزر. وستضـع الهيئة طرقا منهجية ومتسقة لاستراتيجيات التدخل الرئيسية (مثل تنمية القدرات وأنشطة الدعوة في مجال السياسات) لتحقيق نتائج أكثر استدامة على مستوى أعلى. وبالإضافة إلى ذلك، وكما أبرز اســتعراض منتصــف المدة، ســتعزز الهيئة أوجه الترابط بين الأبعاد الثلاثة لولايتها بحيث تدمج على نحو أكثر منهجية تنفيذ الالتزامات المعيارية في العمل التنفيذي، بحيث تتحول حقوق المرأة إلى واقع مُعاش.

127 - **ويرتكز عمل الهيئة على الأطر الدولية للمســاواة بين الجنســين ويتســق مع الأولويات الوطنية واحتياجات الجهات صاحبة المصلحة.** وتكتسي أطر البرمجة الرئيسية أهمية كبيرة بالنسبة للأولويات الوطنية وأولويات أصـحاب الحقوق، على الرغم من أن القيود المفروضـة على الموارد تحد أحيانا من الدعمَ التشـغيلي المقدم للفئات الضـعيفة من النساء والفتيات. وفي المستقبل، ستواصل الهيئة النهوض بالتزامات المساواة بين الجنسين الواردة في "خطتنا المشتركة" والاستفادة من كل فرصة متاحة لضمان بقاء حقوق المرأة في الصدارة وفي صميم الاهتمام في السنوات الأخيرة من خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

128 - **وعلى مستوى المناطق، تظهر نماذج جيدة توضح كيفية استرشاد أعمال البرمجة بالمواضيع والمبادئ الشاملة، مثل عدم ترك أي أحد خلف الركب، وتغير الأعراف الاجتماعية، وتغير المناخ، ومشاركة القطاع الخاص، والابتكار**. وفي إطار الاستفادة من هذه الممارسات الجيدة، ستقوم الهيئة بصياغة نظريات التغيير على الصعيد المؤسسي بشكل أوضح والنُهج المتبعة لتحفيز مراعاة الأساليب المثلى والمتسقة في إدماج المواضيع الشاملة في **تدخلاتها**. ومن شأن ذلك أن يدعم تحقيق النجاح في تسوية تعارض استراتيجي حُدد في استعراض منتصف المدة بين الحاجة إلى التركيز وتحديد الأولويات من ناحية، والحاجة إلى إدماج المواضيع الشاملة التي تحظى بقدر متزايد من الاهتمام والأهمية من ناحية أخرى. ويكتسي العمل على النهوض بالمعايير الاجتماعية الإيجابية، بسبل منها تحديد ديناميات القوى غير المتكافئة والمساعدة في إعادة توازنها والمضي قدما في مواجهة التراجع عن إعمال حقوق المرأة، أهمية أساسية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. ويتطلب ذلك مزيدا من الاستثمار والاهتمام على المستوى المؤسسي فضلا عن زيادة التعاون فيما بين الوكالات.

129 - **وفي حين أن العلاقات القوية بين الهيئة ومجموعات متنوعة من المنظمات المناصرة للمرأة والمنظمات التي تقودها نساء، في حالات منها السياقات الإنسانية وسياقات الأزمات، تمثل ميزة نسبية واضحة، فإن الالتزام بمبدأ عدم ترك أي شخص خلف الركب لا يزال يشهد تفاوتا بين البرامج**. ويلزم إعادة التقييم وتجديد الالتزام بالتجسيد الكامل لهذا المبدأ في عمل الهيئة لضمان اتباع نهج متسق وشامل. ويجدر توجيه اهتمام خاص للنُهج المتعددة الجوانب في السياقات الإنسانية وسياقات الأزمات، بما يشمل استخدام نهج تشاركية والمشاركة في الإبداع (تمييزا لها عن المشاورات). ومن شأن ذلك أن يساعد في تلبية الاحتياجات المتنوعة للمرأة استنادا إلى الخصائص المتقاطعة والخصائص التي ينفرد بها السياق، ودعم التقييم المستمر للتفاوتات والبرمجة التكيفية. وبناء على نتائج استعراض منتصف المدة، تلتزم الهيئة بإدماج مبدأ عدم ترك أي شخص خلف الركب بشكل أكثر منهجية في جميع تدخلاتها خلال الفترة المتبقية من الخطة الاستراتيجية الحالية.

130 - **ونجحت الهيئة في ترسيخ مكانتها كجهة داعية إلى المساواة بين الجنسين داخل أفرقة الأمم المتحدة القطرية في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المعاد تنظيمها**. ويلزم التصدي على المستوى النُظُمي للتحديات التي تواجه تحقيق الإمكانات الكاملة للإصلاحات. وهناك حاجة إلى حوافز أقوى للعمل المشترك. ويتعين على جميع الجهات صاحبة المصلحة أن تدرك التكاليف المتزايدة وما يقترن بها من آثار على تصميم البرامج المتكاملة وتنفيذها وأن تتقبل هذه التكاليف. وعلى وجه الخصوص، ينبغي إدماج التزام الهيئة بعملها التنسيقي على مستوى الأمم المتحدة إدماجا شاملا في البرامج المشتركة. وستعتمد الهيئة على نظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه في مواصلة تنفيذ ولايتها الثلاثية بطريقة استراتيجية على مستوى مجموعة متنوعة من السياقات الإنمائية وسياقات الأزمات من أجل تعبئة منظومة الأمم المتحدة لإعمال حقوق المرأة.

131 - **وتعتبر ولاية التنسيق المنوطة بالهيئة، في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، رصيدا استراتيجيا في التعاون وتنسيق الجهود الرامية إلى النهوض بحقوق المرأة مع الكيانات الأخرى**. وفي إطار سعي الهيئة إلى تحقيق الاستفادة الكاملة من ولاية التنسيق المنوطة بها لإحداث أقصى قدر من التأثير، ستواصل إبراز وإدماج الجهود المبذولة على مستوى مجالاتها المواضيعية، بسبل منها مسرّعات المساواة بين الجنسين، ووضع قائمة خدمات لجهود التنسيق الدنيا من أجل عمل الهيئة في البلدان التي ليس لها فيها وجود فعلي. وستبذل الهيئة جهودا خاصة للاستفادة من التنسيق الناجح في المراحل الأولية من البرمجة حتى

تستمر جهود التنفيذ وتتحول بالكامل إلى آثار على حياة النساء والفتيات. وستستخدم الهيئة إطار مؤشرات النواتج لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي تعاونت كيانات تابعة للأمم المتحدة في إعداده تحت قيادة مكتب التنسيق الإنمائي وتم الإعلان عنه في أواخر عام 2022، كنقطة انطلاق للتعاون المشترك فيما بين الوكالات في إعمال حقوق المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

132 - **ولا يمكن المبالغة في التأكيد على أهمية التمويل الطويل الأجل والمرن لتعزيز الفعالية والكفاءة.** وتواجه العديد من مكاتب الهيئة تحديات في تعبئة الموارد وتعتمد على تمويل المشاريع القصيرة الأجل والأصغر حجما، الأمر الذي يؤثر على قدرة المكاتب على تصميم وتنفيذ تدخلات مستدامة ومفضية إلى التحول. وأظهر استعراض منتصف المدة بشكل قاطع أن التمويل المرن (المقدم بطرق منها طريقة التمويل المباشر المخصص بشروط ميسرة في إطار المذكرة الاستراتيجية) قد أدى إلى تحسين أمور منها فعالية تنسيق العمل المضطلع به على نطاق الأمم المتحدة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومشاركة الهيئة في البرامج المشتركة. ومن ثم، فإن التمويل المباشر في إطار المذكرة الاستراتيجية يتيح فرصة لحل الوضع المتناقض المتمثل في أن العمل التنسيقي الذي تضطلع به الهيئة يحظى بتقدير كبير ويعاني من نقص التمويل في الوقت نفسه. وتدرج الهيئة استعراضا لجهود الترشيد المحتملة لوحدات الأعمال لضمان توزيع أقل للموارد، وتعمل مع الجهات الشريكة في التمويل لزيادة تعزيز التمويل غير الأساسي المخصص بطريقة مرنة والمتعدد السنوات، ولا سيما لفائدة المكاتب القطرية من خلال التمويل المباشر في إطار المذكرة الاستراتيجية.

133 - **وقد نجحت الهيئة، بفضل دورها الجديد كعضو في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وعروضها القوية في مجال التحليل الجنساني، في إدماج أولويات المساواة بين الجنسين في تخطيط العمل الإنساني الذي تقوده الأمم المتحدة.** وأكد استعراض منتصف المدة أن القيمة المضافة الفريدة التي تحققها الهيئة في السياقات الإنسانية تتسم بطابع حفّاز واستشاري وتقني، وتستند إلى شراكاتها مع المنظمات التي تقودها نساء وتركز عليهن. وهناك حاجة إلى توضيح ودعم هذه العروض بشكل أفضل، بسبل منها خلال تطوير نهج الترابط المؤسسي ووضع اللمسات الأخيرة على سياسات الاستجابة للأزمات وبروتوكولات التفعيل في حالات الطوارئ. وستستثمر الهيئة في تحسين فهم سبل تعزيز تصميم التدخلات للانتقال من تحقيق نتائج قصيرة الأجل، بطرق منها مثلا حماية وتعزيز سبل عيش النساء المتضررات من الأزمات، إلى بناء القدرة على الصمود على المدى الأطول وبناء نظم لتحقيق مكاسب أكثر استدامة. وفي إطار تلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة، ستعمل الهيئة على زيادة عدد الموظفين الذين يتمتعون بقدرات على الاستجابة للأزمات على جميع المستويات للنهوض بحقوق المرأة في سياقات الأزمات على نحو أكثر فعالية.

134 - **ولا تزال الجهود التي تبذلها الهيئة لتعزيز الفعالية والكفاءة التنظيميتين تتحسن بفضل عمليات الإدارة التطلعية.** وبرزت لجنة استعراض الأعمال والاستعراض الفصلي لسير العمل بوصفهما من الأدوات المهمة لتحفيز الأداء المؤسسي. وفي حين أن عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة قد أنشئت الآن، ستتواصل الجهود الرامية إلى تعزيز المساءلة عن التفعيل. وستبذل الهيئة جهودا متضافرة للحد من دوران الموظفين والاعتماد على الأفراد من غير الموظفين، لأن كلا العاملين يؤثر على أداء المنظمة، كما تبين من استعراض منتصف المدة. وسيتم الاضطلاع بالمزيد من العمل لإتاحة الفهم المتسق لنموذج الأعمال العالي النمو لتحفيز الأثر على نطاق واسع.

135 - **وأخيرا، حدد استعراض منتصف المدة الحاجة إلى تحسين تحقيق نتائج قابلة للقياس ومحددة السياق في البلدان والإبلاغ عن النتائج الموحدة على الصعيد العالمي.** وسيتم الاستفادة من إصدار سياسة التخطيط والرصد والإبلاغ على الصعيد المؤسسي في أواخر عام 2023 في تنفيذ استثمارات إضافية لتحسين القدرات على نطاق دورات التخطيط والرصد والإبلاغ، مع إيلاء اهتمام أكبر لأوجه الترابط فيما بينها. ومن شأن ذلك أن ييسر التحول ذي الصلة من نهج قائم على المشاريع إلى نهج قائم على البرامج وأن يؤدي إلى تعزيز تحقيق نتائج متكاملة والإبلاغ عنها على جميع المستويات. وفي بيئة تعاني من محدودية الموارد، هناك حاجة واضحة إلى تحقيق التوازن بين توحيد المعايير والنُهج التي تتسم بقدر أكبر من المرونة والقابلية للتكيف، وسيكون دعم الجهات الشريكة في التمويل على وجه الخصوص حاسما في تحقيق التوازن المناسب.

سادسا - عناصر مشروع قرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في القيام بما يلي:

(أ) أن يحيط علماً بتقرير وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، بما في ذلك استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية، وأن يشيد بالهيئة لأدائها القوي حتى الآن؛

(ب) أن يحيط علما مع القلق بالفجوة التمويلية في الموارد العادية، ويشجع جميع البلدان القادرة على زيادة التبرعات من أجل التنفيذ الكامل والفعال للخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 على القيام بذلك، وأن يشجع على تعزيز الشراكات في هذا الصدد؛

(ج) أن يقرّر إحالة التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.